سورة المائدة دراسة نحويَّة دلاليَّة في ضوء كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)

إعداد الدكتورة/

إيمان محمد حُزَيِّن

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات - فرع بني سويف

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م

سورة المائدة دراسة نحويَّة دلاليَّة في ضوء كتاب سيبويه – ت ١٨٠هـ

إيمان محمد حُزَيِّن مطاوع

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg

المُلخص:

يدور البحث حول الشَّاهد النحويّ وأهميته في تقعيد اللغة، وإثبات أحكامها، لا سيَّما الشاهد القرآني، فالقرآن الكريم أول مصادر السماع، وأساس علوم العربية، ومنه ينهل العلماء والدارسون في شتى علوم العربية، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه، وقد أردت من خلال هذا البحث، الموسوم بـ(سورة المائدة دراسة نحويَّة دلاليَّة في ضوء كتاب سيبويه، ت ١٨٠هـ) أن أدرس شواهد السورة الكريمة دراسة نحويَّة دلاليَّة تُظهِرُ الصلة الوثيقة بين النحو والمعنى، والتي تَنبَّه لها سيبويه، وجعلها أساسًا تُبنَى عليه الأحكام النحوية.

وقد اشتمل البحث على مقدمة بيَّنتُ فيها الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع فيه، وتمهيد للتعريف بسيبويه، وبسورة المائدة، ويليه فصلان للتعريف بالشاهد لغة واصطلاحًا، وبيان أنواعه، ولدراسة القضايا النحوية التي اشتملت عليها سورة المائدة، وأنهيت البحث بخاتمة بيَّنتُ فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الشواهد القرآنية – سورة المائدة– المعنى الدلالي – سيبويه – جمهور النحاة.

(Surah Al-Ma’idah (The table spread with food) , a semantic grammatical study In the light of Sibawayh's book - 180 AH)

Iman Muhammad Hozaen Mutawa
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Beni Suef Women, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail
Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The research indicates the grammatical example and its importance concerning rooting the language and proving its rulings, especially the Quranic example. The Holy Qur’an is the first source of listening, and the basis of Arabic sciences, and scholars and learners draw from it concerning the various sciences of Arabic, headed by the imam of the grammarians Sibawayh, and I wanted through this research under the title (Surah Al-Ma’idah (The table spread with food), a semantic grammatical study in the light of Sibawayh’s book, 180 AH), I study the example of the noble surah, a grammatical-semantic study that shows the close relationship between grammar and sense , which Sibawayh drew attention to, and made it as a basis upon which grammatical rulings are built on.
The research included an introduction in which I explained the purpose of the research, its plan, and the method that is used in it, and a prelude to the definition of Sibawayh and Surah Al-Ma’idah (The table spread with food), followed by two chapters explaining the example linguistically and idiomatically, and an indication of its kinds, and to study the grammatical issues that included Surah Al-Ma’idah (The table spread with food), and I ended the research with a conclusion in which I showed the most important results And the recommendations reached through the research, and the conclusion is followed by sources and references.

Keywords: Quranic examples - Surah Al-Ma'idah (The table spread with food) - semantic sense - Sibawayh - the Most well-known grammarians.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب هدى وذكرى لأولي الألباب، وأودع فيه من الأسرار والحِكَمِ العجب العجاب، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن كتاب الله أبلغ الكلام، وأعلى درجات الفصاحة، ومعينٌ خصبٌ لعلوم العربية على وجه العموم، وعلم النحو على وجه الخصوص، فنصوصه أدقُّ الشواهد وأوثقها في تقعيد اللغة، وضبط قوانينها، واستنباط أحكامها، وقد شرَّفَ الله أمته بوراثة كتابه، فعكفوا على دراسته، ووقفوا على جوانب أسراره وإعجازه، واعتمدوا عليه في بناء آرائهم، والاستدلال على صحة قواعدهم، ومن بينهم سيبويه إمام النحاة والعربية بلا منازع، فقد عوَّل على الشواهد القرآنية في كثير من الأحكام والقضايا النحوية، واستدلَّ بها على صحة قواعده، وتدعيم مذهبه.

ونظرًا لشرف الدراسة في كتاب الله، وأهمية الشاهد القرآني في تثبيت أحكام اللغة، وضبط قواعدها آثرت أن أتناول بحثًا فيه؛ خدمة لكتاب لله ولغته، فالقرآن الكريم أساس علوم العربية، والمعين الذي ينهل من فيضه كل باحث ودارس، وأردت من خلال هذه الدراسة أن أوضح الصلة الوثيقة بين القرآن والنحو من خلال الربط بين القاعدة النحوية وما تحمله الآيات القرآنية من معانٍ، وما يترتَّبُ على ذلك من توجيه نصوصها، ومعرفة مقاصدها ودلالاتها، فقد يُؤَثِّرُ الإعراب في توجيه المعنى، وقد يُؤَثِّرُ المعنى في إعراب النصوص وتوجيهها، فالعلاقة بينهما متبادلة، قائمة على التأثير والتأثُّر، مما يؤكِّدُ أن صحة كُلٍّ منهما متوقفة على صحة الآخر ومرتبطة به، وأن

العلاقة بين علم النحو وكتاب الله لا تقِفُ عند ضبط كلماته فحسب، وإنما تَتعدَّى إلى توثيق الصلة بين الإعراب والمعنى، وتمكين الائتلاف بينهما، مما يترتب عليه أبلغ الأثر في توجيه النصوص إعرابيًّا ودلاليًّا، يقول ابن فارس: "أما الإعراب فبه تُميَّزُ المعاني، ويُوقَفُ على أغراض المتكلمين"(١)، وقد فطِنَ سيبويه لهذه العلاقة، وبَنَى عليها قواعده وأُسُسَ مذهبه؛ لذا جاء بحثي بعنوان: (سورة المائدة دراسة نحوية دلالية في ضوء كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ).

أسباب اختيار البحث: دفعني إلى دراسة هذا الموضوع – بالإضافة إلى ما سبق– ما يأتي:

– **أولاً:** تعلقه بكتاب الله الكريم، المصدر الأول للسماع في تقعيد اللغة، وتثبيت أحكامها، والمَعِين الذي لا يَنضُبُ في فصاحته وبلاغته، ومن هنا تَبرُزُ أهمية الشاهد القرآني في حفظ اللغة، وبناء قواعدها، والكشف عن وجوه أسرارها وإعجازها.

– **ثانيًا:** أن دراسة سورة المائدة دراسة نحويَّة دلاليَّة في ضوء كتاب سيبويه لم يتعرَّض له –على حَدِّ عِلْمِي– أحد من الباحثين، والتي ستضيف دراسته إبراز العلاقة الوطيدة بين النحو والمعنى، من خلال الربط بين دلالة نصوص السورة الكريمة وبين ما تُدعِّمُه وتُثْبِتُه من قواعد وأحكام نحويَّة.

– **ثالثًا:** المكانة العلمية المتميزة لإمام النحاة سيبويه، أبرز علماء عصره في علم النحو واللغة، ولكتابه القيِّم النافع (الكتاب) أهم المؤلفات النحوية، وأكثرها ثراءً ونفعًا، فقد نال منزلة علمية رفيعة، وشهرة واسعة في

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ص(١٤٣).

مجال الدرس النحوي، ونهل منه الدارسون والعلماء في مختلف العلوم والتخصصات، هذا السفر الخالد الذي أودعه أسرار اللغة وقوانينها التي استنبطها من كلام العرب، وبَنَى قواعدها على أساس قويٍّ مُحكَمٍ من الشواهد النحوية –على اختلاف أنواعها وتصنيفها– التي تبرهنُ على صحة قواعدها، وترسِّخُ أحكامها، ومن أهمِّها شواهد القرآن الكريم وقراءاته.

– **رابعًا:** ما اشتملت عليه سورة المائدة من قضايا نحوية مهمة ومتنوعة، أوردها سيبويه في أبواب متفرقة من كتابه، وبَنَى عليها قواعد اللغة وأحكامها.

أهــداف البحــث:

– **أولاً:** بيان أهمية الشاهد القرآني ومنزلته بين الشواهد النحوية في الاستدلال على صحة قواعد اللغة، وتثبيت أحكامها، وتفسير ظواهرها، مما يؤكِّدُ أن "الكِتاب أَعْرَبُ وأقوى في الحُجَّةِ من الشَّعْرِ"(١).

– **ثانيًا:** الربط بين القواعد النحوية وبين التفسير الدلالي للشواهد القرآنية التي ساقها سيبويه في سورة المائدة، وجعلها أساسًا تُبنَى عليه الأحكام النحوية، مما يكشف الارتباط الوثيق بين الإعراب والمعنى، فالشواهد النحوية وما تدعمه وتقرُّه من أحكام وثيقة الصلة بمعناها الدلالي الذي يُعَدُّ أساسًا في الوقوف على أسرار اللغة، وتفسير ظواهرها.

– **ثالثًا:** الفهم الصحيح والدقيق لآي الذكر الحكيم، فالنصُّ القرآنيُّ غنيٌّ بمعانيه ودلالاته، والتعمق في تَدبُّرِ نصوصه ومعانيه يُمكِّنُ من الوقوف

(١) معاني القرآن للفراء: ١٤/١.

على وجوه أسراره، واستخراج كنوزه، ويفسِّرُ اختلاف أوجه الإعراب في نصوصه عند تنوع دلالتها واختلاف معناها، مما يؤكِّدُ أن الجانب النحوي ليس بمعزلٍ عن الجانب الدلالي.

الدراسات السابقة:

قامت بعض الدراسات حول دراسة الشاهد القرآني في كتاب سيبويه، ومنها –على سبيل المثال–:

١– الشاهد القرآني في كتاب سيبويه: المؤلف/ د. رضوان عبد الكريم الطاهر عمران، د. محمد سالم حرشة، د. إبراهيم محمد خليفة حكومة، مشاركة في المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس: ٤)، مركز بحوث القرآن ملايا في ماليزيا لعام ٢٠١٤م.

2– الشاهد القرآني بين سيبويه والمبرد: المؤلف/ د. حسين أحمد بوعباس، جامعة الكويت، كلية الآداب.

٣– التفسير النحوي الدلالي لسورة النساء من خلال كتاب سيبويه رؤية في تفسير النص: المؤلف/ د. أحمد محمود درويش، الناشر: مكتبة الآداب بالقاهرة– ٢٠١٦م.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه البحوث بعيدة كل البعد عن طبيعة بحثي، فالبحث الأول (الشاهد القرآني في كتاب سيبويه) عبارة عن دراسة مشتركة بين ثلاثة من الباحثين، ودراسته نظرية بحتة تقع في عشرين صفحة، ولم تتطرق إلى ذِكْرِ أو دراسة أي شاهد قرآني في كتاب سيبويه دراسة نحوية دلالية مُفصَّلة، تربط بين دلالة النصّ القرآني وما يُدعِّمُه ويُثْبتُه من أحكام نحوية كما تناولتها في بحثي، وإنما تناول هذا البحث دراسة نشأة

النحو في رحاب القرآن الكريم، ومآخذ القدامى والمحدثين على شواهد سيبويه ونقدها وتحليلها، وموقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

والبحث الثاني (الشاهد القرآني بين سيبويه والمبرد) هو أيضًا دراسة نظرية تقع في أربع عشرة صفحة، وقد اشتمل على عقد مقارنة بين سيبويه والمبرد؛ لبيان موقفهما من الشاهد القرآني وقراءاته، وسمات الاستشهاد بالشاهد القرآني عند كل منهما، دون تناول أي شاهد قرآني بالدراسة والتحليل.

وأما البحث الثالث ففي سورة مغايرة لموضوع بحثي مما يترتب عليه اختلاف شواهده ومسائله، وما يَتْبعُ ذلك من وجوه الاختلاف في المنهج، وطريقة العرض والتناول، والنتائج المترتبة عليه، فقد درس الباحث –على حَدِّ ذِكْره– سورة النساء دراسة تحليلية شاملة لجوانب متعددة؛ (نحوية وصرفية وبلاغية ومعجمية ودلالية وصوتية)، في حين أن بحثي قد تَخصَّصَ وارتكزَ على الجانبين النحويّ والدلاليّ فقط.

خطـة البحـث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة؛ بيَّنتُ فيها الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع في دراسته، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

التمهيـد: التعريف بسيبويه، والتعريف بسورة المائدة، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: نبذة موجزة عن سيبويه، ومكانته العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بسورة المائدة.

الفصل الأول: مفهوم الشاهد، وأنواعه، وقيمة الاحتجاج بالشاهد القرآني، وعلاقة اللغة بالقرآن الكريم.

الفصل الثاني: القضايا النحوية التي اشتملت عليها سورة المائدة، وقد أوردتُ ذكرها في البحث حسب ترتيبها في السورة الكريمة، ويتضمَّن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: **في شواهد الأسماء.**

المبحث الثاني: **في شواهد الأفعال.**

المبحث الثالث: **في شواهد الحروف.**

وأنهيت البحث بخاتمة ضمَّنتُها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم أتبعتها بثبت للمصادر والمراجع.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي في قراءة الشواهد القرآنية وإحصائها، وقد بلغت شواهد السورة الكريمة اثني عشر شاهدًا، منها شاهدان قد تكرَّرَ الاستشهاد بهما في مسائل مختلفة ليبلغ عددها بالمُكرَّر أربعة عشر شاهدًا، وقد قمت ببيان موطن هذه الشواهد في كتاب سيبويه، ووضع عنوان لكل مسألة، ثم اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، وتحليلها نحويًّا ودلاليًّا، ومناقشتها، وتوضيح موطن الخلاف فيها –إن وجد– وذكر آراء النحاة والمفسرين، وما يترتب على ذلك من ذكر اختلاف أوجه الإعراب فيها، مع ذكر القراءات القرآنية في الآية –إن وجدت– إتمامًا للفائدة، وللوقوف على اختلاف المعنى الذي يترتب على اختلاف القراءة فيها، ثم أردفتُ كل مسألة

بتعقيب مني؛ تدعيمًا لما يُقِرُّه الشاهد القرآني من قواعد، أو ترجيحًا لما ورد في المسألة من آراء النحاة.

وقد استعنت في هذا البحث بالعديد من المصادر النحوية، وفي مقدمتها شروح الكتاب؛ توضيحًا لما أُغْلِق من عبارة سيبويه، إلى جانب كتب التفسير والقراءات، وكتب معاني القرآن وإعرابه حسبما اقتضته طبيعة البحث؛ استقصاءً للفائدة من جميع جوانبها.

التمهيد:

التعريف بسيبويه، وبيان قيمة الكتاب العلمية، والتعريف بسورة المائدة،

ويتضمن مبحثين:

❖ **المبحث الأول**: نبذة موجزة عن سيبويه، ومكانته العلمية.

❖ **المبحث الثاني**: التعريف بسورة المائدة.

المبحث الأول: نبذة موجزة عن سيبويه، ومكانته العلمية

اسمه، ولقبه، ونشأته:

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، مولى بني الحارث بن كعب.

وكنيته: أبو الحسين، وأبو بشر، ويقال: أبو عثمان، وأشهر وأثبتها أبو بشر، وكان أصله من البيضاء من أرض فارس، ومنشؤه بالبصرة، وكان يطلب الآثار والفقه(١).

ولقبه: سيبويه، ويعني بالفارسية رائحة التفاح، سُمِّيَ به؛ لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال، ويقال: إنَّ أُمَّهُ كانت تُرَقِّصُهُ بذلك وهو صغير(٢).

شيوخه، وتلاميذه:

تلقَّى سيبويه العلم عن غير واحد من أكابر علماء العربية في عصره، ومن أبرزهم: عيسى بن عمر الثقفي، (ت ١٤٩هـ)، وحماد بن سلمة بن دينار، (ت ١٦٧هـ)، والأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد، (ت ١٧٧هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب الضبي، (ت ١٨٢هـ)(٣)، كما تتلمذ عليه أئمة من علماء العربية، ومنهم:

---

(١) ينظر: مراتب النحويين: ص(٦٥)، أخبار النحويين البصريين: ص(٣٧)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص(٥٤)، وفيات الأعيان: ٤٦٥/٣.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٤٦٥/٣، بغية الوعاة: ٢٢٩/٢.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ص(٣٠)، طبقات النحويين واللغويين ص(٥١، ٦٦)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص(٢٨)، وفيات الأعيان: ٣٠١/٣، الوافي بالوفيات: ١٧٧/٢٩.

الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدَة، (ت ٢١٥هـ)، وقُطْرُب أبو علي محمد بن المُستَنِير، (ت ٢٠٦هـ)، والنَّاشي: ذكره أبو الطيب اللغوي(١).

مكانتـه العلميـة، وصفاته:

حَظِي سيبويه بمكانة علمية رفيعة بين علماء عصره، فصار إمام عصره في علم العربية، أثنى عليه أئمة عصره في النحو واللغة، وأقرُّوا بفضله وصدقه وعلمه، وهو أَثْبَتُ من أخذ عن الخليل بن أحمد، فقد رُوِي أنه "قيل ليونس بعد موت سيبويه: إن سيبويه صنف كتابًا في ألفِ ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل؟ جيئوني بكتابه، فلما رآه قال: يجب أن يكون صَدَقَ فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عني"(٢).

وقال عنه الشاطبي: "إنَّ سيبويه وإنْ تكلَّم في النحو، فقد نَبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"(٣).

---

(١) ينظر: مراتب النحويين: ص(٨٥)، أخبار النحويين البصريين: ص(٣٩)، وفيات الأعيان: ٣١٣/٤، بغية الوعاة: ٢٤٢/١.

(٢) بغية الوعاة: ٢٢٩/٢.

(٣) الموافقات: ص(٧٩٠).

مؤلفاتــه:

لم يُؤثَر عن سيبويه سوى سفره العظيم (الكتاب)(١)، الذي يُعَدُّ أول مُؤَلَّف نحويّ يصل إلى ذروة النضج والكمال في مجال الدرس النحوي؛ حيث جمع فيه قواعد اللغة، ورسَّخ أحكامها، وفسَّر ظواهرها، وكان لشهرته وفضله عَلَمٌ عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: "قرأ فلان الكتاب، فيُعلَم أنه كتاب سيبويه، وكان المبرد إذا أراد مُرِيدٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له: "هل ركبت البحر؟"؛ تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه، وكان المازني يقول: "من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليَسْتَحِ"(٢).

وقال أبو حيان موضحًا قيمة الكتاب في فهم القرآن الكريم: "فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب ... فجدير لمن تاقتْ نفسه إلى علم التفسير، وتَرَقَّتْ إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المُعَوَّلُ عليه، والمُسْتَنَدُ في حل المشكلات إليه"(٣).

منهجه فــي تأليف الكتاب:

جمع سيبويه مادة كتابه من أقوال العلماء، ومما استنبطه هو بنفسه من كلام العرب، فكان جماع الفن شاملًا كل ما يحتاج إليه طالب العلم، بالإضافة إلى جودة الترتيب والتبويب، وقد جاء ترتيب الكتاب على غير المألوف في كتبنا المتداولة بين أيدينا، إلى جانب الإسراف في عناوين أبوابه

---

(١) مطبوع، بتحقيق د/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣- ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. وهي النسخة المعتمد عليها في هذا البحث.

(٢) أخبار النحويين البصريين: ص(٣٩).

(٣) البحر المحيط: ١٠١/١.

الذي جاوز الحد، فقد بلغت عشرين وثمانمائة، وامتازت عباراته بالغموض الذي لا يفصح عن المقصود لأول وهلة، مع التداخل في كثير من الأبواب، وبعض عباراته الاصطلاحية قد حلت بدلها عبارات أخرى في مصنفات النحاة(١).

وتميَّز سيبويه بشخصيته العلمية البارزة فلم يكن جمَّاعًا لآراء السابقين فحسب، بل ظهرت شخصيته في ابتداع بعض القواعد، وفي جمع فنون العربية وأسرارها، وفي حسن تبويبه وترتيبه لمسائل الكتاب، وتعليله للقواعد، وجودة الترجيح في القضايا النحوية عند الاختلاف(٢).

شروح الكتاب:

نظرًا لقيمة الكتاب العلمية، وأهميته في مجال الدرس النحويّ واللغوي فقد عُنِي العلماء به، والتفوا حوله، فمن شارح له، وشارح لشواهده، وشارح لأبنيته، ومن مُنتقِدٍ، أو مُنتَصِر له، فمن شروحه(٣):

شرح أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، مطبوع(٤)، والتعليقة لأبي علي

(١) ينظر: نشأة النحو: ص(٨٢).

(٢) ينظر: السابق: ص(٨٣).

(٣) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص(٢٢٧، ٢٢٨)، إنباه الرواة: ٣٦٢/٣، وفيات الأعيان: ٣٣٥/٣، الوافي بالوفيات: ٩٠/٢٩، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص(١١١، ٢٣٥)، بغية الوعاة: ٤٩٦/١، ٤٩٧، ٢٥٦/٢، كشف الظنون: ١٤٢٨/٢.

(٤) تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.

الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، مطبوع[١]، وشرح الرماني (ت ٣٨٤هـ)، مطبوع [٢]، وشرح أبي نصر القرطبي (ت ٤٠١هـ)، المسمى (تفسير عيون كتاب سيبويه)، مطبوع[٣]، وشرح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، مطبوع[٤]، وشرح ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، مطبوع[٥].

ومن شروح شواهده[٦]: شرح أبي جعفر النَّحاس (ت ٣٣٨هـ)، مطبوع[٧]، وشرح ابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، مطبوع[٨]، وشرح الأعلم (ت

---

(١) تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(٢) رسالة دكتوراه تقع في مجلدين: المجلد الأول تحقيق/ محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بالسعودية، إشراف/ أ.د أحمد مكي الأنصاري، عام: ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ، المجلد الثاني تحقيق/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض بالسعودية، إشراف/ د. تركي بن سهو العتيبي، عام: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

(٣) تحقيق د/ عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط١، مطبعة حسان بالقاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤) تحقيق الأستاذ/ رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة بالمغرب، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(٥) تحقيق د/ خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية، جامعة الفاتح، ط١، ١٤٢٥هـ- ١٩٩٥م.

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات: ٨٠/٢٩، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص(٨١، ٨٢)، بغية الوعاة: ٣٦٢/١، نشأة النحو: ص(٢٢٩).

(٧) تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(٨) تحقيق د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٧٦هـ)، المُسَمَّى (تحصيل عين الذهب)، مطبوع[١]. **وشَرَحَ أبنيته**[٢]: أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، مطبوع[٣].

وممن انتقد سيبويه: المبرد، ت ٢٨٥هـ في كتابه الرد على سيبويه[٤]، وانتصر لسيبويه على المبرد كلٌّ من: ابن ولاد، (ت ٣٣٢هـ)[٥] في كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد)، مطبوع[٦]، وهو من أحسن الكتب، وابن درستويه، (ت ٣٤٧هـ)، صنَّف (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)[٧]، وعبيد الله بن محمد بن أبي بُرْدة، صنَّف: (الانتصار لسيبويه على المبرد في كتاب الغلط)[٨].

وفاتـــه: مات سيبويه قبل جماعة قد كان أخذ عنهم كيونس وغيره، واختُلِف في سنة وفاته، فقيل: سنة ١٦١هـ، وقيل: سنة ١٧٧هـ، وقيل: سنة ١٨٠هـ وعليه الأكثرون، وقيل: سنة ١٨٨هـ، وقيل: سنة ١٩٤هـ، وتوفي وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: نَيِّف وأربعون سنة.

---

(١) تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٥٩/٢.

(٣) اعتناء المستشرق/ اغناطيوس كويدي، طبع بروما عام ١٨٩٠م.

(٤) ينظر: إنباه الرواة: ٢٥١/٣، بغية الوعاة: ٢٧٠/١.

(٥) ينظر: إنباه الرواة: ١٣٤/١.

(٦) تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(٧) ينظر: إنباه الرواة: ١١٣/٢، ١١٤.

(٨) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٦٩/١٩، بغية الوعاة: ١٢٧/٢.

واختُلِف أيضًا في مكان وفاته، فقيل: في البصرة، وقيل: في ساوة، وقيل: توفي في قرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء[1]. رحم الله سيبويه رحمة واسعة جزاء ما خَدَمَ كتابه العظيم وسنة رسوله الكريم.

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ص(٣٧، ٣٩)، نزهة الألباء: ص(٥٨)، وفيات الأعيان: ٣/٤٦٤، بغية الوعاة: ٢/٢٣٠.

المبحث الثاني: التعريف بسورة المائدة

أولاً: وجه تسمية السورة باسمها:

المائدَةُ لغةً: "الخِوَانُ، اشْتُقَّتْ من المَيْدِ وهو الذَّهَابُ والمَجِيْءُ والاضْطِرَابُ"(١)؛ "لِأَنَّهَا تَمِيدُ بِمَا عَلَيْهَا، أَيْ: تُحَرِّكُهُ وَتُزْحِلُهُ عَنْ نَضَدِهِ، وَمَادَهُمْ: أَطْعَمَهُمْ عَلَى الْمَائِدَةِ"(٢)، "والمائدة: الخِوَانُ عليه طعامٌ، فإن لم يكن عليه طعام فليست بمائدة"(٣).

وسُمِّيت بالمائدة؛ "لأن فيها قصة المائدة التي سألها الحواريون من عيسى عليه السلام، وقد اختُصَت بذكرها"(٤)، وتُسمَّى أيضًا: بالعقود، والمبعثرة، والمنقذة، والأخيار (٥).

ثانياً: ترتيبها، وعدد آياتها وحروفها:

سورة المائدة مدنيَّة، وهي السورة الخامسة في ترتيب المصحف الشريف، وعدد آياتها مائة وعشرون آية، وعدد حروفها أحدَ عشرَ ألفًا وسبعُمائةٍ وثلاثةٌ وثلاثون، وكلماتها ألفانِ وثمانمائةٍ وأربعُ(٦).

---

(١) كتاب العين للخليل: ٨٩/٨، (مَيَدَ).

(٢) مقاييس اللغة: ٢٨٨/٥، (مَيَدَ).

(٣) الدر المصون: ٥٠٢/٤.

(٤) التحرير والتنوير: ٦٩/٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٧/٣، التحرير والتنوير: ٦٩/٦.

(٦) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٥٣٩/٢.

ثالثاً: مناسبة افتتاحها لما قبلها:

أنه تعالى لما ذكر في سورة النساء استفتاءهم في الكلالة وأفتاهم فيها، ذكر أنه يبين لهم كراهة الضلال، فبين في سورة المائدة أحكامًا كثيرة تُفَصِّل المجملَ في سورة النساء(١).

كما أن سورة النساء قد اشتملت على عدَّةِ عقود منها الصريحة ومنها الضمنية، فالصريحة مثل عقود الأنكحة، وعقد الحلف، وعقد الصداق، وعقد المعاهدة والأمان، والضمنية مثل عقد الوصية، والوكالة، والوديعة، والعارية، والإجارة، وغير ذلك التي تندرج في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾(٢) فناسبها أن تعقبها سورة مفتتحة بالأمر بالوفاء بالعقود التي ذكرت في السورة التي تمت.

وبين السورتين تلازم واتحاد في تقرير الفروع الحُكْمِية، وهو نظير التلازم بين البقرة وآل عمران في تقرير الأصول من الوحدانية والنبوة.

وبينهما أيضًا اتحاد في الخاتمة والافتتاح؛ حيث خُتِمَت سورة المائدة بصفة القدرة كما افتتحت بها سورة النساء، وخُتِمَت سورة المائدة بالحديث عن نهاية الخلق بالبعث والجزاء كما افتتحت سورة النساء بالحديث عن بداية الخلق، فكأنهما سورة واحدة مبنية على أحكام الخلق من البداية إلى النهاية(٣).

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٢٧/٣.

(٢) سورة النساء: من الآية (٥٨).

(٣) ينظر: روح المعاني: ٤٨/٦.

رابعاً: فَضلُها:

تضمنت سورة المائدة بيان تمام الشرائع، ومكملات الدين؛ فهي سورة التكميل، وبها ذِكْرُ الوسائل كما في الأنعام والأعراف[١].

وهي أيضًا من السور السبع الأُوَل الطِّوال[٢]، وقد ورد الحديث بأن من أخذ هذه السور الأُوَل كان حَبْرًا عالمًا؛ فعن عائشة –رضي الله عنها– أن رسول الله ﷺ قال: **"مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ الْأُوَلَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ حَبْرٌ"**[٣].

خامساً: مقاصد السورة الكريمة:

اشتملت السورة الكريمة على كثير من الأحكام والقضايا التشريعية، ومن أهمها: ذِكْرُ مقاصدِ التحليل والتحريم، كتحريم الدماء والأموال، وعقوبة المعتدين، وتحريم الخمر من تمام حفظ العقل والدين، وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والمنخنقة، وتحريم الصيد في حال الإحرام، وإحلال الطيبات، واشتملت أيضًا على ذكر ما يختص بشريعة سيدنا محمد ﷺ كأحكام الوضوء والحُكْمِ بالقرآن.

وذَكَرَ أنه من ارتدَّ عن دين الإسلام عَوَّضَ الله بخير منه إيمانًا ونصرة للدين، ولا يزال دين الإسلام قائمًا كاملاً يُحَلُّ حلاله ويُحرَّمُ حرامه [٤].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٥٩/١.

(٢) **المقصود بالسبع الطوال:** البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس. ينظر: فتح القدير: ١٠٠/١.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٧٨/٤١، برقم (٢٤٥٣١)، مسند الصِّدِّيقَة عائشة رضي الله عنها.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٥٩/١.

الفصل الأول: مفهوم الشاهد، وأنواعه، وقيمة الاحتجاج بالشاهد القرآني

أولاً: التعريف بالشاهد لغةً واصطلاحاً:

الشَّاهِد في اللغة: "عبارة عن الحاضر"(١)، والشاهد: "اللِسان، من قولهم: لفلانٍ شاهدٌ حَسَن، أي: عبارة جميلة"(٢)، والشَّاهِد: "العالِم الذي يُبيِّنُ ما عَلِمَه"(٣)، "وشَهِدَ الشَّاهِد عند الحاكم: أي بَيَّن ما يعلَمُه وأظهرَه"(٤).

وفي الاصطلاح عند أهل العربية: "الجزئي الذي يُستَشهَدُ به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصُّ من المثال"(٥).

والشاهد: "قول عربي لقائل موثوق بعربيته، يُورَد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"(٦).

ويراد بالاحتجاج هنا: "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقليٍّ صَحَّ سَنَدُه إلى عربيٍّ فصيحٍ سليم السليقة"(٧).

---

(١) التعريفات: ص(١٢٤).

(٢) تهذيب اللغة: ٧٦/٦. (شَهِدَ).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١٨١/٤. باب (الهاء والشين والدال).

(٤) تهذيب اللغة: ٧٣/٦. (شَهِدَ).

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٠٠٢/١.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص(١١٩).

(٧) في أصول النحو للأفغاني: ص(٦).

ويُقصَدُ بالشاهد النحوي: "ما جيء به من كلام العرب شاهدًا لعامل نحوي، أو لأثر إعرابي، أو علامة بناء، أو إعراب أصلية كانت أو فرعية، ونحو ذلك مما يقوم عليه النحو العربي وأصوله، وأوجه الخلاف في مسائله وقضاياه بين المدارس المختلفة، يستوي في ذلك الشاذ النادر، والقياس المُطَّرد"(١).

والشاهد النحوي –كما ورد في كتب النحاة– يكون آية قرآنية، أو بيتًا من الشعر، أو قولاً سائرًا(٢).

وَيُلْحَظُ مما سبق الارتباط الوثيق بين المعنيين؛ اللغويّ والاصطلاحيّ، فكلاهما يدور حول معاني: الاستدلال، والاحتجاج، والإظهار، والإثبات، وهذا هو الغرض من الشاهد عمومًا على اختلاف أنواعه.

ثانيـاً: أنواع الشاهد النحوي:

نظر النحاة في كلام العرب، واستنبطوا قواعد اللغة وأحكامها، ودوَّنوها في مصنفاتهم، وأَتْبَعُوا كل حكم نحوي بما يثبته ويدعمه من الشواهد القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو كلام العرب شعرًا ونثرًا.

أولاً: القرآن الكريم: هو أول مصادر السماع في تقعيد اللغة، وأبلغ أنواع الشواهد احتجاجًا واستدلالاً عند النحاة، كيف لا؟! و "هو الوحي المنزل على سيدنا محمد ﷺ باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر، والمجمع على قراءته بالطريقة التي وصلتنا، ولقد أجمع العلماء على ضبطها وتحريرها متنًا

(١) الشاهد اللغوي للدكتور يحيى عبد الرؤوف: ص(٢٦٦).
(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ص(١٢٠).

وسندًا، واتفقوا على الاحتجاج به وبقراءاته إذا توافرت فيها الشروط المجمع عليها"(١).

ثانيًا: الحديث الشريف: اختلف النحاة في الاستشهاد به ما بين مؤيِّدٍ له ومُحتجٍّ به، وبين معارض لاعتماده والاستشهاد به، وإنما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم في روايته وأن ذلك لفظ الرسول؛ إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مُجرَى القرآن الكريم في الاحتجاج به على قواعد اللغة وإثباتها، ويرجع رفضهم الاحتجاج به إلى لأمرين؛ أحدهما: أن الرواة جوزوا رواية الأحاديث ونقلها بالمعنى.

والآخر: وقوع اللحن كثيرًا فيما روي من الأحاديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وروايتهم، ونعلم قطعًا أن رسول الله ﷺ لم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأجزل العبارات، وأحسن التراكيب وأشهرها(٢).

ثالثًا: كلام العرب شعرًا ونثرًا: كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر السماع في الاستشهاد به في اللغة والنحو، ويقصد به كلام قبائل العرب الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم، وصفاء لغتهم نثرًا ونظمًا(٣).

"والشعر ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة، وهو حُجَّةٌ فيما أُشْكِلَ من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤه، وغريب

(١) أصول النحو العربي للدكتور محمد خان: ص(٣٢).
(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١/١٠، ١١.
(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو للدكتورة خديجة الحديثي: ص(٧٧).

حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين"[١].

وأما الشواهد النثرية فالمعين الذي لا يَنضُبُ في الاستشهاد؛ لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل، فهي منطق العربي في غدواته وروحاته يرسلها متى شاء وحيث كان، وفيما يبتغي ويريد، ويدخل فيها الأمثال السائرة، يسمعها سيبويه من العلماء الذين يتلقى عنهم، أو يأخذها مشافهة من العربي[٢].

وقد أجمع النحاة على جواز الاستشهاد بكلام العرب شعرًا ونثرًا مدة عصر الاحتجاج، فقبلوا أقوال عرب الجاهلية، وعصر صدر الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم البادية[٣].

ومع أن لغة القرآن والحديث الشريف أفصح الأساليب، وأوثق النصوص إلا أن عدد الشواهد الشعرية والنثرية قد فاق عدد شواهد الكتاب والسنة في احتجاج اللغويين بها، ويرجع ذلك إلى أن هذه الشواهد لا تتمتع "بما تتمتع به الشواهد القرآنية وشواهد الحديث من قدسية جعلت كثيرًا من اللغويين يترددون في استخدامها، مؤثرين الاعتماد على شواهد الشعر والرجز وغيرهما"[٤].

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ص(٢١٢).
(٢) ينظر: نشأة النحو: ص(٨٦).
(٣) ينظر: في أصول النحو للأفغاني: ص(١٩).
(٤) الشاهد اللغوي للدكتور يحيى عبد الرؤوف: ص(٢٧٠).

ثالثـًا: قيمة الاحتجاج بالشاهد القرآني:

للشواهد النحوية على اختلاف أنواعها أهمية بالغة في الاستدلال على صحة القواعد وتثبيتها، ولكن الشاهد القرآني له منزلة خاصة من بين هذه الشواهد، فهو كلام الله المُعجِزُ، أفصح النصوص وأوثقها، و "لم يَتوفَّر لنصٍ ما توفَّرَ للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبْنِيَاءِ من التابعين عن الصحابة عن الرسول ﷺ فهو النص العربي الصحيح المتواتر، المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتنِ أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم.

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعًا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حُجَّة لا تضاهيها حُجَّة"(١).

رابعاً: الشاهد القرآني في الكتاب:

اعتدَّ سيبويه بالشاهد القرآني اعتدادًا كبيرًا، واستعان به في تعليل مسائله، وتدعيم آرائه، والاستدلال على صحة قواعده وتثبيتها، واعتبره الأساس الأول في دراسة كثير من القضايا النحوية والصرفية.

"والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ويُمَثِّلُ له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد

(١) في أصول النحو للأفغاني: ص(٢٨).

عن العرب بآيات سمعها، أو رواها عمن سمعها من شيوخه، ومن يثق به من الرواة، ثم بالشواهد الشعرية"(١).

وقد بلغت شواهد القرآن الكريم في الكتاب ما يزيد على ثلاثمائة آية، وكان أكثرها مسوقًا للاستدلال على الأحكام النحوية التي يُقرِّرها من ناحية الاستعمال العربي، وقد تذكر بعضها؛ استئناسًا لناحية المعنى في الأحكام، وقد تذكر أيضًا عندما يكون ظاهر هذه الشواهد مخالفًا للحكم الذي ذكره؛ لتخريجها على ما يوافقه ويقرُّه من أحكام(٢).

خامساً: العلاقة بين اللغة العربية والقرآن الكريم:

العلاقة بين اللغة العربية والقرآن الكريم علاقة ثُنائيَّة تَكامُليَّة؛ إذ لكل منهما دوره الوظيفي الذي يُوطِّدُ تلك الصلة ويقويها، فالقرآن الكريم هو المصدر الأول والسبب الرئيس في حفظ اللغة وبقائها، وتثبيت أحكامها، وبناء قواعدها؛ لأنه أوثق النصوص، وأفصح الأساليب، وأجزل العبارات، وأما اللغة العربية فقد شرَّفها الله تعالى بأن جعلها وعاءً لكتابه العزيز، وسبيلاً إلى تفسير نصوصه، واستنباط معانيه، وفهمها فهمًا صحيحًا؛ للوقوف على وجوه أسراره وإعجازه، ومعرفة مقاصده وغاياته، ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين الجانبين النحوي والدلالي في القرآن الكريم؛ إذ لم تكن علاقة النحو بالنصّ القرآني مجرد وظيفة لفظية تعتني بأواخر كلماته وضبطها ضبطًا صحيحًا، بل تعدَّت ذلك إلى تأكيد الصلة بمراعاة الجانب الدلالي للنصوص القرآنية، والتي كان لها أبلغ الأثر في بناء وتأصيل أحكام

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي: ص(٣١، ٣٢).
(٢) ينظر: نشأة النحو: ص(٨٤، ٨٥).

اللغة، وتحديد دلالات الألفاظ حسب معطيات السياق والقرائن المحيطة بالنَّصِّ مما يبرز العلاقة الوطيدة بين الإعراب والمعنى، وهذا ما أكَّده ابن جني في تعريف الإعراب؛ حيث قال: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(١).

ومن منطلق العلاقة القويَّة بين الإعراب والمعنى والتي يَترتَّبُ عليها صحة كُلٍّ منهما "كان سيبويه –رحمه الله– يحرص الحرص كله على أن يُصَحِّحَ المعنى قبل أن يُصَحِّحَ الإعراب، وعنايته به قبل عنايته باللفظ، ولو تعارض أقوى الرأيين إعرابًا مع المعنى الذي يقتضيه الحال رجع إلى الأقوى ما دام المعنى يأتَلِفُ به ويَطَّرِدُ معه، فالمعنى عنده أولاً، والإعراب ثانيًا، فهو يتحسَّنُ المعنى الذي يُسَاقُ له الكلام"(٢).

وقد اتَّهَمَ الدكتور/ مهدي المخزومي النحاة بأنهم لم يعتدُّوا بالمعنى في وضع قواعد النحو، ولم يضيفوا جديدًا في الدرس النحوي، وأنَّ جُلَّ اهتمامهم كان مقصورًا على الوظيفة اللفظية، ومراعاة فكرة العامل، وضبط أواخر الكلمة فحسب دون النظر إلى المعنى وما يحيط بالجمل والتراكيب من سياقات القول، ومقتضيات الحال التي تُفسِّر الظواهر اللغوية، مما أصاب الدرس النحوي بالجَدْبِ والعُقْم(٣).

ولا يخفى ما في اتهامه من ادَّعاء لا صحة له، وتعسف مغالى فيه؛ لأن النحاة –وفي مقدمتهم سيبويه وشيوخه– قد اهتموا بسلامة المعنى واستقامته كما اهتموا بإصلاح اللفظ وضبطه، وأسَّسُوا علم النحو وبنَوا قواعده

(١) الخصائص: ٣٥/١.
(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: ص(٣٠٧).
(٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ص(٦٥، ٦٦).

بمراعاة الجانبين معًا؛ لإدراكهم الارتباط الوثيق بينهما، وأنه لا يستقيم أحدهما دون الآخر، فما وُضِعتْ اللغة إلا للتعبير عن أغراض المتكلمين ومراعاة أحوالهم، والإبانة عن معانيهم بالألفاظ، فالألفاظ خَدَمُ المعاني، ولا يتضح المعنى إلا بضبط اللفظ الدال عليه ضبطًا صحيحًا؛ إذ كُلٌّ منهما تَتوقَّفُ صحته على صحة الآخر.

وقد اشتملت السورة الكريمة على شواهد تدُلُّ على اهتمام النحاة باللفظ والمعنى في تقعيد اللغة وتأصيل أحكامها، فمن شواهد مراعاة اللفظ وإصلاحه –على سبيل المثال– وجوب التخلص من التقاء الساكنين؛ لثقل النطق بهما، كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾[1]؛ حيث حُذِفت الياء في حال الوصل تخفيفًا؛ لالتقاء الساكنين، ومنه أيضًا أنه لا يُعطَفُ على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بضمير منفصل؛ لقبح العطف عليه دون فصل، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾[2].

وأما مراعاة المعنى وما تقتضيه دلالات السياق وأحوال المتكلمين والمخاطبين فظهر جليًّا عند سيبويه وشيوخه، فقد ربطوا بين الإعراب والمعنى في كثير من الأحكام والقواعد النحوية، وسيتضح ذلك –بمشيئة الله تعالى– في دراسة نصوص السورة الكريمة، وفي تساؤلات سيبويه لشيخيه يونس والخليل، كما في مسألة (إضافة المثنى إلى متضمنه لفظًا ومعنًى)؛ حيث راعى صحة المعنى من جهة عدم الإلباس، ومسألة (وجوب كسر

(١) المائدة: من الآية (١).

(٢) سورة المائدة: من الآية (٢٤).

همزة "إنَّ" إذا وقعت محكية بالقول)؛ حيث بُنِيَ الحكم النحوي بمراعاة المعنى والنظر إلى حال المتكلم وظروف القول.

وبناءً على ما سبق يندفع اتهام الدكتور/ مهدي المخزومي للنحاة بعدم اهتمامهم بالجانب الدلالي كما اهتموا بالجانب اللفظي، فقد تنبَّه أئمة النحاة منذ نشأة علم النحو لأهمية المعنى، وأدركوا ما له من أثَرٍ عظيمٍ في تقعيد اللغة، وبناء أحكامها.

الفصل الثاني: القضايا النحوية التي اشتملت عليها سورة المائدة،

ويَتضمّن ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: في شواهد الأسماء، ويشتمل على ثماني مسائل:**

- **المسألة الأولى:** حكم الحرف المحذوف؛ لالتقاء الساكنين في الاسم المُرخَّم إذا سُمِي به، وكان منسوبًا، أو جمعًا مقصورًا أو منقوصًا.
- **المسألة الثانية:** العطف على الضمير المرفوع المتصل.
- **المسألة الثالثة:** دخول (الفاء) في خبر المبتدأ المُصَدَّر بـ(أل) الموصولة.
- **المسألة الرابعة:** إضافة المثنى إلى ما تضمنه لفظًا ومعنى.
- **المسألة الخامسة:** العطف على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر.
- **المسألة السادسة:** إعمال ما جاء من العدد على وزن فاعل لما اشتُقَّ منه.
- **المسألة السابعة:** حكم إعمال اسم الفاعل إذا حُذِف منه النون والتنوين تخفيفًا.
- **المسألة الثامنة:** حكم بناء ظرف الزمان المضاف إلى جملة صدرها فعل معرب.

- **المبحث الثاني**: **في شواهد الأفعال، ويشتمل على مسألة واحدة:**
  - حكم اقتران المضارع الصالح للشرطية بـ(فاء) الشرط.

- **المبحث الثالث**: **في شواهد الحروف، ويشتمل على أربع مسائل:**
  - **المسألة الأولى:** القول في زيادة (ما).
  - **المسألة الثانية:** نوع (أنْ) الواقعة بعد ما يدلُّ على ظنٍّ أو شبهه.
  - **المسألة الثالثة:** وجوب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت محكية بالقول.
  - **المسألة الرابعة:** مجيء (أنْ) مفسرة.

المبحث الأول: في شواهد الأسماء

المسألة الأولى: حكم الحرف المحذوف؛ لالتقاء الساكنين في الاسم المُرَخَّم إذا سُمِّيَ به، وكان منسوباً، أو جمعاً مقصوراً أو منقوصاً

يجوز ردُّ الحرف الأصلي المحذوف؛ لالتقاء الساكنين في الاسم المُرخَّم إذا كان في موضع اللام، وسُمِّي به، وكان منسوبًا، أو جمعًا مقصورًا أو منقوصًا؛ لزوال موجب حذفه، وقد نصَّ سيبويه على هذا؛ حيث يقول:

"باب ما إذا طُرِحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رَجعْتَ حرفًا، وذلك قولك في رجل اسمه (قاضون): "يا قاضي أقبلْ"، وفي رجل اسمه (ناجيٌ): "يا ناجِي أقبلْ"، أظهرتَ (الياء)؛ لحذف الواو والنون، وفي رجل اسمه (مُصطَفَونَ): "يا مُصطَفَى أقبلْ".

وإنما رَدَدْتَ هذه الحروف؛ لأنك لم تَبْنِ الواحدَ على حذفها، كما بُنيَتْ (دمٌ) على حذف الياء، ولكنك حَذَفتَهُنَّ؛ لأنه لا يسكن حرفان معًا، فلما ذهب في الترخيم ما حَذَفتَهُنَّ لمكانه رَجَعتَهُنَّ، فحذفُ الواو والنون هاهنا كحذفها في (مُسْلِمِينَ)؛ لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يُسَكَّنُ حرفان معًا، و(الياء، والألف)، يعني في (قاضي، ومصطفى) تثبتان كما ثَبَتَتُ الميم في (مُسْلِمِينَ)، ومثل ذلك: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾، وهذا قول الخليل –رحمه الله– فإذا لم تَذكُر (الصيد) قلت: (مُحِلِّي)"[1].

([1]) الكتاب: ٢/٢٦٢، ٢٦٣.

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أن كُلاً من الاسمين المقصور والمنقوص المجموعين، والاسم المنسوب إذا سُمِّي بهما، ودخلهما الترخيم تحذف منهما الزوائد، وهي علامة الجمع في المنقوص والمقصور، وياء النسب في الاسم المنسوب؛ لأنهما بمنزلة حرف واحد عند الترخيم، وبحذفهما تُرَدُّ الياء في المنقوص والمنسوب، والألف في المقصور؛ لزوال سبب الحذف وهو التقاء الساكنين؛ ولأن هذه الأسماء مبنية في المفرد على هذا الحرف، وليست مبنية على الحذف كما في كلمة (دمٍ)، والياء والألف بمنزلة الميم في مُسلمِين، فـ "كما لا تحذف الميم في (مُسْلمِين) اسم رجُل في الترخيم كذلك لا تحذفُ الألف مِنْ (مُصْطفى) ونحوه إذا رخَّمْتَه مَجْمُوعًا اسْم رَجُل؛ لأن الميم أصْلٌ، كما أنَّ ألف (مصطفى) مُنْقلِبة عَمّا هو أصل"(١).

ثم ذكر أن هذا الحذف نظير حذف (الياء) في جمع المذكر السالم في قوله تعالى: ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ في حال وصلها؛ لسكونها وسكون (اللام) بعدها، وردها وثبوتها في حال الوقف عليها؛ لزوال موجب حذفها، "والأصل: (مُحِلِّينَ) حُذِفت (النون)؛ استخفافًا، وحُذِفت (الياء) في الوصل؛ لالتقاء الساكنين"(٢).

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٣/٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٤/٢.

وقد ذكر أبو حيان توجيه كتابة قوله تعالى: ﴿مُحِلِّي﴾ بالياء والوقف عليه بـ(ياء) بأنه اتباع لرسم المصحف[١].

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجدها وردت في شأن النهي عن الصيد في حال الإحرام، أي: "أحلت لكم هذه الأشياء من غير أن تستحلوا الصيد وأنتم محرمون"[٢].

وحُذِفت (النون) أولاً؛ للإضافة من أجل التخفيف، والإضافة هنا لفظية، ثم أتبع حذف (النون) حذف (الياء)؛ تخفيفًا لالتقاء الساكنين، وما أضيف إليه اسم الفاعل مجرور لفظًا منصوب محلاً؛ لدلالة اسم الفاعل على معنى الحال أو الاستقبال، وهو ما دلَّ عليه السياق في مستهل الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ﴾ من استخدام أداة النداء، ثم الخطاب بفعل الأمر، وكل هذا إشارة إلى ما سيتلى عليهم ويؤمرون به في المستقبل.

ونَلْحَظُ مما سبق المشاكلة بين الاسم في حال الإفراد وفي حال الجمع، فكما يحذف التنوين؛ للإضافة في المفرد كذلك تحذف (نون) التثنية والجمع؛ "لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب، كما أن التنوين يلي علامة الإعراب"[٣].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٨٠٥/٢.

(٢) بحر العلوم للسمرقندي: ٤١٢/١.

(٣) التصريح: ٦٧٤/١.

وبناءً على ما سبق ذكره فإن (نون) الجمع قد حذفت في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾؛ لأجل الإضافة المعاقبة لحذفها؛ تخفيفًا، ولم يكتسب اسم الفاعل تعريفًا أو تخصيصًا بالإضافة؛ لدلالته على الحال أو الاستقبال، "ويَدُلَّ على النكرة في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ مشاكلةُ ما بعده في: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[1]، وأن فيه معنى الأمر، كأنه قيل: "لا تحلوا الصيد وأنتم حرم"[2].

ثم أتبع التخفيف بحذف (النون) التخفيف بحذف (الياء) أيضًا في حال وصلها؛ تخلصًا من التقاء الساكنين؛ إذ اللغة مبنية على طلب الخفة، وتَجَنُّبِ الثقل ما أمكن السبيل إلى ذلك، ثم ردِّها وثبوتها في حال الوقف عليها، كما رُدَّتْ لام المنقوص والمقصور، والمنسوب إذا سُمِّيَ بهما ودخلهما الترخيم عند زوال موجب حذفهما؛ لأنه الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الثانية: العطف على الضمير المرفوع المتصل

إذا عُطِف على الضمير المرفوع المتَّصل أُكِّد بضمير منفصل، نحو: (ضربتُ أنا وزيدٌ)، إلا أن يقع فصلٌ فيجوز تركه، نحو: (ضربتُ اليومَ وزيدٌ)[3]، وهذا مذهب سيبويه[4]،

---

(1) المائدة: من الآية (٢).

(2) شرح الكتاب للرماني: المجلد الأول: ٤١٥/٢.

(3) ينظر: الكافية في علم النحو: ص(٣٠).

(4) الكتاب: ٢٤٦/١، ٣٧٨/٢.

والبصريين[١]، وارتضاه من المفسرين مكي القيسي، وابن عطية، والسمين الحلبي[٢].

وقد نصَّ سيبويه على ذلك؛ حيث يقول: "وتقول فيما يكون معطوفًا على الاسم المضمَرِ في النيَّة وما يكون صفة له في النيَّة كما تقول في المظَهر، أَمَّا المعطوف فكقولك: "رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُ الله"، كأَنَّك قلت: "افعلوا أنتم وعبدُ الله"؛ لأنَّ المضمر في النيَّة مرفوع فهو يَجري مُجرَى المضمر الذي يبيّن علامته في الفعل، فإن قلت: "رُوَيْدَكم وعبدُ الله" فهو أيضًا رفعٌ وفيه قُبْحٌ؛ لأنَّك لو قلت: "اذهبْ وعبدُ الله" كان فيه قُبحٌ، فإذا قلت: "اذهبْ أنت وعبدُ الله" حسُنَ، ومثل ذلك في القرآن: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، و ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[٣].

وتقول: "رويدكم أنتم أنفسكم" فيحسُن الكلام، كأنك قلت: "افعلوا أنتم أنفسكم"، فإن قلت: "رويدكم أنفسكم" رفعت وفيها قُبْحٌ؛ لأن قولك: "افعلوا أنفسكم" فيها قُبْحٌ، فإذا قلت: "أنتم أنفسكم" حَسُن الكلام"[٤].

وقال في موضع آخر: "وأما ما يَقبُحُ أن يشركه المُظهَر فهو المُضمَر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: "فعلت وعبد الله"، و"أفعل وعبد الله" ... وإنما

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢١٠/٣، الأصول في النحو: ٧٨/٢، إعراب القرآن للنحاس: ٢٦٦/٤، الإنصاف: ص(٣٨٠)، ارتشاف الضرب: ٢٠١٣/٤، المقاصد الشافية: ١٥٣/٥، البرود الضافية: ص(٨٩٠).

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٣٢٣/١، المحرر الوجيز: ٣٨٢/٢، الدر المصون: ٢٧٨/١.

(٣) سورة البقرة: من الآية (٣٥).

(٤) الكتاب: ٢٤٦/١، ٢٤٧.

حَسُنت شركته المنصوب؛ لأنه لا يُغيِّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يُضمَر، فأشبه المُظهَر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المُظهَر؛ إذ كان الفعل لا يَتغيَّرُ عن حاله قبل أن يُضمرَ فيه.

وأما (فَعَلْتُ) فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أُسكِنت فيه (اللام) فكرهوا أن يُشرِكَ المُظهَر مضمرًا يُبنَى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كـ(ألف) أعطيت، فإن نَعتَّه حَسُن أن يُشركه المظهر، وذلك قولك: "ذهبتَ أنت وزيدٌ"، وقال الله ﷻ: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، و ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾؛ وذلك أنك لما وصفته حَسُن الكلام؛ حيث طوَّله وأكَّده ... فـ(أنت) وأخواتها تُقوِّى المضمر وتصير عوضًا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل "ضَرَبَ"(١).

استشهد سيبويه في النصين السابقين بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أنه لا يُعطَفُ على الضمير المرفوع المتصل، بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو ما يقوم مقامه مما يطول به الكلام؛ وإلا قبُحَ بدون فصل؛ وذلك لأن المعطوف عليه وهو الضمير صار بمنزلة الجزء مما اتصل به، كـ(ألف) أعطيت؛ إذ يتغير الفعل عن لفظه وحاله بالتسكين من أجل اتصاله به، "فلما عُومِل بالتغيير معاملة بعض حروف الفعل؛ عُومِل بالامتناع من العطف عليه تلك المعاملة، حتى يجري على قياس

(١) السابق: ٣٧٨/٢.

مستقيمٍ"[١]؛ ولذلك قبُحَ العطف عليه من غير فصل؛ لئلا يُعطَف الظاهر على المضمر الذي هو كالجزء مما اتصل به، ولا يعطف على جزء الكلمة دون فاصل، وإلا صار من عطف الاسم على الفعل وهذا لا يجوز، فوجب التوكيد بالضمير المؤكد قبل العطف؛ لأنه يُقوّي المضمر من اتصاله بالفعل، ويصير عوضًا من التغييرات التي تلحق الفعل، كالسكون وترك العلامة في مثل: (ضَرَبَ)، بخلاف العطف على ضمير النصب فإنه يجوز دون فاصل؛ لأنه لا يتغير الفعل فيه عن حاله، فصار منفصلاً مستقلاً كاللفظ المظهر.

وقد استشهد سيبويه للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل، "وقد يكون الفصل بالمفعول به، و(لا) النافية، نحو: "أكرمتُه وزيدًا"، وقوله[٢]: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾"[٣].

وذهب الكوفيون[٤]**، وتبعهم من النحاة ابن مالك**[٥]**، ومن المفسرين ابن جرير الطبري**[٦]: إلى أنه لا يُشترط الفصل في العطف على الضمير

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني، المجلد الثاني: ٦٤٩/١.

(٢) سورة الأنعام: من الآية (١٤٨).

(٣) حاشية الأجرومية لابن قاسم: ص(٩١).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٥/٣، شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٤/٣، الإنصاف: ص(٣٨٠)، اللباب: ٤٣١/١، ارتشاف الضرب: ٢٠١٣/٤، المقاصد الشافية: ١٥٣/٥، البرود الضافية: ص(٨٩٠).

(٥) شرح التسهيل: ٣٧٣/٣.

(٦) جامع البيان: ١١/٢٢، ١٢.

المرفوع، بل يجوز في الكلام: "قمتُ وزيدٌ"، من غير فصل، ونسبه أبو حيان[١] إلى ابن الأنباري[٢]، وحكاه عن أبي علي[٣].

واحتجوا بالسماع والقياس، فأما السماع فبورود العطف دون فاصل في الشعر والنثر، فمن الشعر قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا[٤].

فعطف "زُهْرٌ" على الضمير المرفوع في "أَقْبَلَتْ".

ومن النثر قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٥]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستتر في ﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾، والمعنى: "فاستوى جبريل ومحمد بالأفق" هو مطلع الشمس، فدلَّ على جوازه[٦].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢٠١٣/٤.

(٢) في هذه النسبة نظر؛ لأنه نصَّ على ضعف مذهب الكوفيين. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٧/٢.

(٣) قال به في الحجة للقراء السبعة: ٢٢٦/٣.

(٤) **البيت من:** الخفيف لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص(٣٠٥)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٢٦/١، واللمع: ص(٧٤)، والمقاصد النحوية: ١٦٤٦/٤، وبلا نسبة في الكتاب: ٣٧٩/٢، والإنصاف: ص(٣٨١)، واللباب: ٤٣١/١.

والشاهد في قوله: "زهر"؛ حيث عُطِف على المضمر في «أقبلت»، ولم يؤكد ذلك المضمر، وهو جائز عند الكوفيين، قبيح عند البصريين.

(٥) سورة النجم: الآيتان (٦، ٧).

(٦) ينظر: الإنصاف: ص(٣٨١)، المقاصد الشافية: ١٥٣/٥.

وقول العرب: "مَرَرتُ برَجُلٍ سَواءٍ والعَدَمُ"[١]، بالرفع عطفًا على الضمير المستكن في (سواء)؛ لأنه مؤول بمشتق، أي: "مستوٍ هو والعدمُ"، وليس بينهما فصل.

وفي الحديث: قول عمر بن الخطاب ﷺ: "كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ"[٢]، وقول على بن أبي طالب ﷺ: "كنت أسمع رسول الله ﷺ كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وانطلقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ"[٣]، هكذا ثبت ضبطها في صحيح البخاري، من غير توكيد ولا فصل[٤].

وأجيب عن الشعر: بأنه ضرورة، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر جائز؛ فلا يكون فيه حجة، وقيل: (الواو) واو الحال، و "زُهْرٌ" مبتدأ[٥].

وعن الآية: بأن (الواو) فيه "واو الحال، لا (واو) العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق"،

---

(١) حكاه سيبويه في الكتاب: ٣١/٢، وينظر: الأصول في النحو: ٢٨/٢، المقاصد الشافية: ١٥٤/٥، التصريح: ١٨٢/٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: ١٣٣/٣، كتاب (المظالم)، باب (الْغُرْفَةِ وَالْعُلِّيَّةِ الْمُشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطوحِ وَغَيْرِهَا).

(٣) رواه البخاري في صحيحه: ٩/٥، كتاب (فضائل الصحابة)، باب (لو كُنتُ مُتخذًا خليلًا).

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٤/٣، إرشاد السالك: ٦٣٦/٢، المقاصد الشافية: ١٥٤/٥، التصريح: ١٨٢/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف: ص(٣٨٢)، اللباب: ٤٣٢/١.

وقيل: "فاستوى على صورته التي خُلِق عليها في حالة كونه بالأفق"، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل"[١].

وأما قوله ﷺ: "كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وانطلقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ" من غير فصل، فيحتمل الرواية بالمعنى[٢].

وأما قياسهم: فعلى الضمير المنصوب المتصل فإنه يعطف عليه دون فاصل، وبأن العطف كالتوكيد والبدل فلا وجه له؛ "لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال؛ فبان الفرق بينهما"[٣]، "وأما التوكيد والبدل فهما المضمر في المعنى بخلاف المعطوف"[٤].

وقد جعل ابن مالك العطف في الآية الكريمة من قبيل عطف الجمل، وقدَّر فعلاً عاملاً الرفع في المعطوف، مدلولاً عليه بالفعل ﴿فَٱذۡهَبۡ﴾، وحجته أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المخاطب، ولا يعمل الرفع في الظاهر[٥].

---

(١) الإنصاف: ص(٣٨١).

(٢) ينظر: التصريح: ١٨٢/٢.

(٣) الإنصاف: ص(٣٨٢).

(٤) اللباب: ٤٣٢/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧١/٣، ٣٧٢.

وما ذهب إليه مردودٌ بنصّ سيبويه "على أنه من عَطْفِ المُظهَر على المُضمَر، وقد أجمع النحويون على جواز: "تقوم عائشةٌ وزيدٌ"، ولا يمكن لـ(زيد) أن يباشر العامل"[1].

وذهب بعضهم: "إلى أن (الواو) واو الحال، ﴿وَرَبُّكَ﴾ مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، أو تكون الجملة دعاء، والتقدير فيهما: "وربك يُعينُك"، وهذا التأويل فاسد بقوله: ﴿فَقَٰتِلَآ﴾"[2].

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجدها وردت في سياق قصة سيدنا موسى عليه السلام مع قومه، حينما أمرهم بدخول الأرض المقدسة وقتال الجبابرة فيها، فامتنعوا عن امتثال الأمر، وتخلفوا عن القتال، وقالوا لسيدنا موسى على سبيل الاستهزاء والاستخفاف: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، والضمير المنفصل ﴿أَنتَ﴾؛ لتأكيد وتقوية الضمير المستتر في الفعل لفظًا ومعنى، مما أدَّى إلى ترابط النص على المستويين التركيبي والدلالي، فمن حيث اللفظ حتى يمكن عطف الظاهر عليه، ومن حيث المعنى فهو تأكيد منهم على ذهابه من دونهم؛ ولذلك عاقبهم الله عز وجل بالتيه أربعين سنة.

وبَعدُ، فمما سبق يَتبيَّن لي أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأفصح، والأكثر في الاستعمال اللغوي؛ لورد القرآن الكريم به، فالضمير الظاهر المنفصل في الآية الكريمة تأكيد للضمير المستتر في فعل الأمر؛ لأنه لا

---

(1) البحر المحيط: ٣٠٧/١.

(2) السابق: ٤٧١/٣.

يجوز إظهاره، وهو من قبيل عطف المفردات لا الجمل كما ادَّعى ابن مالك الذي تَكلَّف وقدَّر عاملاً في المعطوف لا مُقتضى له.

وأما ما استدلَّ به الكوفيون من السماع فلا ينهض دليلاً على دعواهم، ولا يقاس عليه؛ لأنه يحتمل التأويل، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الثالثة: دخول (الفاء) في خبر المبتدأ المُصَدَّر بـ(أل) الموصولة

تدخل (الفاءُ) على خبر المبتدأ وجوبًا بعد (أمَّا)، نحو: "أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ"، وجوازًا بعد مبتدأ واقع موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها؛ وهو (أل) الموصولةُ بمستقبلٍ عام، كقوله تعالى[1]: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، وهذا مذهب الفراء[3]، والكوفيين[4] والمبرد[5]، وتبعهم من النحاة الزجاج، والنحاس، وابن مضاء، وابن مالك، ومن المفسرين الفخر الرازي[6].

---

(1) سورة المائدة: من الآية (٣٨).

(2) ينظر: المساعد: ٢٤٣/١، ٢٤٤.

(3) معاني القرآن: ٣٠٦/١.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٢/٢، إعراب القرآن للنحاس: ١٩/٢، تمهيد القواعد: ١٠٤٢/٢، البرود الضافية: ص(٣٦٥)، التحرير والتنوير: ١٩٠/٦.

(5) الكامل: ٨٢٢/٢.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢، إعراب القرآن: ١٩/٢، الرد على النحاة: ص(٩٧)، شرح التسهيل: ٣٢٩/١، مفاتيح الغيب: ٢٢٩/١١.

ومنع سيبويه[١] دخول (الفاء) في خبر المبتدأ المُصَدَّر بـ(أل) الموصولة، وتبعه الأخفش[٢]، وجمهور البصريين[٣]، ومن المفسرين السمين الحلبي[٤]، وأوَّلَ ما ورد من شواهد على حذف الخبر، وفي ذلك يقول: "وأما قوله ﷻ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ﴾[٥]، ثم قال بعدُ: ﴿فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ﴾، فيها كذا وكذا، فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخبارًا وأحاديثَ، فكأنه قال: ومن القصص مَثَلُ الجنة، أو مما يُقَصُّ مَثَلُ الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه ... وكذلك ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، كأنه قال: (وفيما فَرَضَ الله عليكم السارق والسارقة)، أو (السارق والسارقة فيما فَرَضَ عليكم)، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث ... **وقد قرأ أناس**[٦]: **﴿وَالسَّارِقَ**

---

(١) الكتاب: ١٤٢/١، ١٤٣.

(٢) معاني القرآن: ٨٦/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٢/٢، شرح الكتاب للرماني، المجلد الأول: ٣٧٨/١، التذييل: ٩٧/٤، المساعد: ٢٤٣/١، ٢٤٤، تمهيد القواعد: ١٠٤٢/٢، البرود الضافية: ص(٣٦٥، ٥٧٣).

(٤) الدر المصون: ٢٥٨/٤، ٢٥٩.

(٥) سورة محمد: من الآية (١٥).

(٦) **قرأ عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة:** (والسَّارِقَ والسَّارِقةَ) بالنصب. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧٢/٢، مختصر في شواذ القرآن: ص(٣٨)، مفاتيح الغيب للرازي: ٢٢٩/١١، الدر المصون: ٢٥٧/٤.

﴿وَالسَّارِقَةَ﴾، و﴿وَالزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبَتِ العامةُ إلا القراءةَ بالرفع.

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب؛ إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنهما لا يكونان إلا بفعل"(١).

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على منع دخول (الفاء) في خبر المبتدأ، المُصَدَّر بـ(أل) الموصولة، والخبر عنده مُتأوَّلٌ في الشواهد السابقة؛ لأنه ذُكِرَ في معرض القصص والأحاديث، فهو مبنيٌّ على ما قبله من الكلام، والتقدير: (فيما فرض عليكم السارق والسارقة)، أو (السارق والسارقة فيما فرض عليكم)، أي: حكمهما، فحذَفَ "المضاف الذي هو (حُكْم)، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾، وحذف الخبر وهو المجرور، ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم؛ وهو ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾"(٢).

فالخبر عنده ليس مبنيًّا على جملة الأمر بعده في قوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾، وإلا كان خارجًا على غير الوجه الذي تكلمت به العرب؛ "لأن الجملة الخبريَّة هي التي تقع خبرًا غالبًا، وأما الجمل الإنشائيَّة فلا تقع خبرًا للمبتدأ

(١) الكتاب: ١٤٢/١، وما بعدها.

(٢) التصريح: ٤٤٥/١.

إلا بتأويل"[١]، فجملة الأمر مستأنفة، وعلى هذا فالكلام عنده جملتان؛ "لأن السبب المُسوّغ لدخول (الفاء) في خبر (الذي) و(التي) ونحوهما غير موجود فيما دخلت عليه (أل) بمعناها، وهو أن تكون الصلة ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فعلية غير شرطية، فهذا ما شُرِط في الصلة، وأما ما شُرِط في الخبر فهو أن يكون مستحقًا بالصلة"[٢].

واختار سيبويه حذف الخبر دون جملة الأمر بعده؛ لوجهين، "أحدهما: أن النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب، نحو: "زيدًا فاضربْهُ"؛ لأجل الأمر بعده، والثاني: دخول (الفاء) في خبره، وعنده أن (الفاء) لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح، كـ"الذي، ومَنْ"[٣].

وقد قوَّى سيبويه قراءة النصب؛ "لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب"[٤].

وعلى هذا فإن الاسم المتقدم على قراءة النصب منصوب بفعل مُقدّر يفسره المذكور ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾، وعليه تكون الجملة من باب الاشتغال.

وقد جعل الزجاج قراءة الجماعة بالرفع أولى من قراءة عيسى بن عمر: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ بالنصب؛ لأنها "وإن كان القارئ بها مُقَدَّمًا إلا أن قراءة الجماعة أولى بالاتباع؛ إذ كانت القراءة سُنَّة"[٥].

---

(١) الكناش في فني النحو والصرف: ١٤٧/١.

(٢) التذييل: ٩٧/٤.

(٣) الدر المصون: ٢٥٨/٤.

(٤) شرح القطر لابن هشام: ص(١٩٣).

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢.

واعترض الرازي على ترجيح سيبويه قراءة النصب؛ "لأن ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر منكر وكلام مردود"(١).

والحق أنه يقصد لولا ما ذكره من التقدير على قراءة الجمهور لكان المختار النصب؛ ولذلك خَرَّج قراءة الرفع على إضمار الخبر وهو أقوى وجهي الرفع عنده، "فسيبويه لا يقول ذلك، وكيف يقوله وقد رجَّح الرفع؟ وقوله: "لم يقرأ بها إلا عيسى" ليس كما زعم، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم بن أبي عبلة، وأيضًا فهؤلاء لم يقرؤوها من تلقاء أنفسهم، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول ﷺ غاية ما في الباب أنها ليست في شهرة الأولى"(٢).

وأجاب الصفار: بأن الذي حمل سيبويه على اختيار قراءة النصب: "أن الأمر دائر مع الضرورة كيف كان؛ لأنه إذا أضمر فقد تكلف، وإن لم يُضمر كان الاسم مرفوعًا وبعده الأمر فهو قليل، فكيفما عمل لم يَخلُ من قبح"(٣).

أما عند الفراء، والمبرد، والكوفيين فإن قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ مبتدأ خبره جملة الأمر المقترنة بـ(فاء) الجزاء؛ لأن المقصود بصلة (أل) هنا هو العموم، "ودخلت (الفاء) في الخبر؛ لتضَمُّن المبتدأ معنى الشرط؛ لأن تقديره: (والذي سرق والتي سرقت)، والموصول إذا أريد

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي: ٢٢٩/١١.

(٢) الدر المصون: ٢٦١/٤.

(٣) البرهان في علوم الكتاب: ٢١٢/٣.

منه التعميم ينزل منزلة الشرط، أي: يجعل (أل) فيها اسم موصول"[١]، "فلو قُصِدَ به مضيٌّ أو عهد فارق (أل) شبه (مَنْ، ومَا)، فلم يُؤتَ بـ"الفاء"[٢].

ومن خلال المعنى الدلالي للآية الكريمة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ نَلْحَظُ أنها كلام مستأنف مسوق للشروع في بيان حكم السرقة، ثم أردفها بالجملة الطلبية؛ توضيحًا وتبيانًا لعقوبتها، وعليه فالكلام جملتان كما ذكر سيبويه، وهما وإن كانتا منفصلتين في اللفظ إلا أنهما متصلتان في المعنى؛ حيث إن الجملة الطلبية مسببة عن الأولى الخبرية، ومُفسِّرَة لها، مما أدَّى إلى الارتباط والاتساق الدلالي بين أجزاء النص القرآني، فالقرآن يُفسِّر بعضه بعضًا.

وبناءً على ذلك "يكون قوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ بيانًا لذلك الحُكْم المُقدَّر، فما بعد (الفاء) مرتبط بما قبلها؛ ولذلك أُتِي بها فيه؛ لأنه هو المقصود، ولو لم يأتِ بـ(الفاء) لتُوُهِّم أنه أجنبيٌّ"[٣]، فـ(الفاء) تدلُّ على "تأكيد الربط بين المحكوم به والمحكوم عليه، والمسارعة في تنجيز الحكم، وعدم التهاون فيه"[٤].

وبعدُ، فمما سبق يتبيَّن لي صحة مذهب سيبويه؛ لكونه على الوجه الذي تكلمت به العرب، والأكثر في الاستعمال اللغوي؛ إذ المسوغ لدخول (الفاء)

---

(١) التحرير والتنوير: ١٩٠/٦، وينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٠٦/١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٩/١.

(٣) الدر المصون: ٢٥٨/٤.

(٤) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (الفاء، وثم): ص(١٤٦).

في خبر (أل) وصلتها غير موجود، وهو أن تكون الصلة ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فعلية غير شرطية.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون فلا ينهض دليلاً على دعواهم؛ لمخالفته ما تقتضيه القاعدة، ولعدم شيوعه في كلام العرب. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الرابعة: إضافة المثنى إلى ما تَضَمَّنَهُ لفظًا ومعنى

تنقسم التثنية إلى ثلاثة أقسام: تثنية في اللفظ والمعنى وهى الأكثر في الكلام، وتثنية في المعنى دون اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[1]، فاللفظ بالجمع والمعنى على التثنية، وتثنية في اللفظ دون المعنى، نحو: "لبَّيكَ اللهُمَّ لبَّيكَ"؛ لقصد المبالغة في الإجابة، ولا يقع ذلك إلا باثنين[2].

وقد أجاز النحاة استعمال لفظ الجمع في موضع لفظ المثنى؛ وذلك في كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه، "ولم يُفَرَّق المضاف إليه جاز في المضاف أن يُجمَعَ، وأن يُوحَّدَ، وأن يُثَنَّى، والجمعُ أجودُ"[3]، "فإن فُرِّق متضمناهما اختير الإفراد، نحو: "قطعتُ رأس زيد وعمرو"[4].

وقد نصَّ سيبويه على جواز ذلك؛ حيث يقول: "هذا باب ما لُفِظَ به مِمّا هو مُثنًّى كما لُفِظَ بالجمع وهو أن يكون الشيئان كل واحد منهما بعض

---

(1) سورة التحريم: من الآية: (٤).

(2) ينظر: البديع في علم العربية: ٢/٧٦، ٧٧.

(3) شرح الكافية الشافية: ٤/١٧٨٧.

(4) المساعد: ١/٧١.

شيء مفرد من صاحبه، وذلك قولك: (ما أحسَنَ رءوسَهما)، و(أحسَنَ عواليَهما)، وقال ﷻ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾، فرقوا بين المثنى الذي هو شيء على حدة وبين ذا، وقال الخليل: "نظيره قولك: (فعلنا) وأنتما اثنان، فتُكِلم به كما تُكِلم به وأنتم ثلاثة"(١).

استشهد سيبويه في النصّ السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على جواز استعمال لفظ الجمع في مكان المثنى إذا كان الشيئان بعض شيء من صاحبه الذي أضيف إليه، ولم يُفرَّق المضاف إليه، وأن استخدام الجمع مكان التثنية مما لا يوقع في اللبس في هذه الحالة، وعضَّد قوله بما رواه عن الخليل من استعمال ضمائر الجمع في موضع التثنية، والذي سَوَّغ هذا الاستعمال أن "التثنية جمع؛ لأن أحدهما قد جُمِع مع الآخر وضُمَّ إليه، ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم؛ لأنه يقول: (نحن فعلنا كذا) إن كانوا اثنين أو جماعة فنحن للاثنين والجماعة، والنون والألف للاثنين والجماعة"(٢).

وعلة ترجيح الجمع عند البصريين: "استكراههم في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مُثَنَّيين مع اتصالهما لفظًا ومعنى، أما لفظًا

(١) الكتاب: ٣/٦٢١، ٦٢٢.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٣٦٤.

فبالإضافة، وأما معنًى؛ فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه، مع عدم اللبس بترك التثنية، ثم حُمِلت المعنوية على اللفظية"[١].

وأما عند الكوفيين فقد رأى الفراء: "أن كل شيء مُوحَّد من خَلْق الإنسان إذا ذُكِر مضافًا إلى اثنين فصاعدًا جُمِع، فقيل: "قد هشَّمتُ رءوسهما"، و"ملأتُ ظهورهما وبطونهما ضربًا"، ومثله: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾، وإنما اختير الجمع على التثنية؛ لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين، فلما جرى أكثره على هذا ذُهِب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية"[٢].

وقد أثنى ابن يعيش على توجيه الكوفيين، فقال: "هذا من أصول الكوفيين الحسنة، ويُؤيِّد ذلك أن ما في الجسد منه شيء واحد؛ ففيه الدية كاملة، كاللسان والرأس، وأما ما فيه شيئان، فإن فيه نصف الدية"[٣].

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجد الترابط الشديد بين القاعدة النحوية وسياق الآية في استعمال لفظ الجمع في موضع لفظ المثنى؛ فـ "قوله: ﴿أَيۡدِيَهُمَا﴾ جمعٌ واقعٌ موقعَ التثنية؛ لأمْنِ اللَّبس؛ لأنه معلوم أنه يُقْطَعُ من كلِّ سارقٍ يمينه"[٤]، "وجُمِع الأيدي باعتبار أفراد نوع

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/٣٦٠، شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٠٦.

(٢) معاني القرآن: ١/٣٠٦، ٣٠٧.

(٣) شرح المفصل: ٣/٢١١.

(٤) الدر المصون: ٤/٢٦٢.

السارق، وثُنِّي الضمير باعتبار الصنفين الذكر والأنثى، فالجمع هنا مرادٌ منه التثنية"[١].

ويدلُّ على ذلك: قراءة عبد الله بن مسعود[٢]: **(والسَّارِقُونَ والسَّارِقاتُ فاقْطَعُوا أَيْمانَهُمَا)**؛ إذ "المشروع في القطع أولاً إنما هو اليمين؛ ولأن الأيدي التي يبطشن بها هي الأيمان"[٣]، "فلولا أن الدليل دلَّ على أن المراد اليدان اليمنيان لما ساغ ذلك، وهذا مستفيض في لسانهم"[٤].

وعلى هذا فلا إشكال ولا لبس في أن المقصود من معنى الآية الكريمة أن الجمع قد استعمل في موضع التثنية كما نصَّتْ عليه القاعدة النحوية، وكما جاز وشاع في استعمال العرب، فـ "كلُ ما ثبتتْ الإضافة فيه مع التثنية فلفظ الجمع أليقُ به؛ لأنه أمكنُ وأخفُّ"[٥].

ويُلحَظُ من كلام المفسرين أنه جَمَعَ: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾؛ لإرادة الجنس، أي: جنس السُرَّاق من النساء والرجال، وأن التعبير بلفظ الجمع في موضع المثنى قد يُراد به المبالغة في الزجر والردع لكل سارق عن ارتكاب السرقة،

---

(١) التحرير والتنوير: ١٩٠/٦.

(٢) **تنظر القراءة في:** معاني القرآن للفراء: ٣٠٦/١، مختصر شواذ القرآن: ص(٣٩)، اللباب في علوم الكتاب: ٣٢٣/٧.

(٣) التذييل: ٦٧/٢، ٦٨.

(٤) الدر المصون: ٢٦٢/٤.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨٤/٢١.

كما في "تثنية اللفظ دون المعنى، نحو: (لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيكَ)، فإن المقصود بها المبالغة في الإجابة، وذلك لا يقع باثنين"[١].

وبعدُ، فمما سبق يتبيَّن لي أن الإجماع قد انعقد على جواز استعمال لفظ الجمع في موضع لفظ المثنى، ويؤيد ذلك ورود السماع به في القرآن الكريم، وكلام العرب، وإنما جواز ذلك الاستعمال مشروط بوجود دليل وقرينة معنوية تدفع اللبس، وتقطع بصحة المعنى المراد. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الخامسة: العطف على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر

أصل اسم (إنَّ) المنصوب بها المبتدأ، فهو مع (إنَّ) في محل رفع بالابتداء؛ ولهذا إذا عُطِف عليه جاز في المعطوف وجهان؛ إما النصب إتباعًا على لفظه مطلقًا، وإما الرفع على موضع (إنَّ) واسمها بشرط تمام خبر (إنَّ) قبل العطف[٢].

فإذا عُطِف بالرفع على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، فمذهب الخليل[٣]، وسيبويه[٤]، وجمهور البصريين[٥] عدم جواز العطف في هذه الحالة، وأوَّلوا ما ورَدَ من شواهد على التقديم والتأخير، وفي ذلك يقول

---

(١) البديع في علم العربية: ٧٧/٢.

(٢) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٢٤٥/١.

(٣) الجمل في النحو: ص(١٢٩).

(٤) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٣/٢، المحرر الوجيز: ٢١٩/٢، الإنصاف: ص(١٥٨)، شرح الجمل لابن عصفور: ٤٥٥/١، البحر المحيط: ٥٤١/٣، البرود الضافية: ص(١٧٥٧).

سيبويه: "وأما قوله ﷻ: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[١]، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بعدما مضى الخبر"[٢].

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على أنه لا يجوز العطف على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، وما ورَدَ في ذلك من شواهد ظاهرها جواز العطف فهي محمولة على التقديم والتأخير، فقوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ مرفوع على الابتداء وخبره مضمر؛ لدلالة خبر (إنَّ) عليه، و "المعنى إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللَّهِ واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أَيضًا، أي: من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم"[٣].

وعلى هذا "فـ(الصابئون) مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة، وهي قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ ولا محل لها كما لا محل للتي عُطِفَتْ عليها"[٤].

وهذا الاستعمال وإن كان "غير شائع لكنه من الفصاحة والإيجاز بمكان، وذلك أن من الشائع في الكلام أنه إذا أُتِي بكلام مؤَكَّد بحرف (إنَّ) وأُتِي باسم (إنَّ) وخبرها، وأُريد أن يعطفوا على اسمها معطوفًا هو غريب في ذلك الحكم جيء بالمعطوف الغريب مرفوعًا؛ ليدلوا بذلك على أنهم أرادوا

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٦٩).

(٢) الكتاب: ١٥٥/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٣/٢.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧١/٢.

عطف الجمل لا عطف المفردات، فيُقدِّر السامع خبرًا يُقدِّره بحسب سياق الكلام"[١].

وفائدة الحمل على التقديم والتأخير في الآية الكريمة: "التنبيه على أن الصابئين يُتَابُ عليهم إنْ صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم، وذلك أن الصابئين أَبيَنُ هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدُّهم غيًّا، وما سُمُّوا صابئين إلا لأنهم صَبِئوا عن الأديان كلها، أي: خرجوا"[٢].

وفي الآية وجهٌ ثانٍ ذكره ابن عصفور وحسَّنه: وهو أنَّ خبر (إنَّ) محذوفٌ، والتقدير: (إنَّ الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم)، ويكون قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ معطوفات عليه، وقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ جملة في موضع الخبر، وهو حَسَنٌ جدًّا؛ إذ ليس فيه أكثر من حَذْفِ خبرِ (إنَّ)؛ لفهم المعنى، وهو جائزٌ في فصيحِ الكلامِ[٣]، وجعل ابن مالك هذا الوجه أسهل من التقديم والتأخير[٤].

وحجة البصريين في منع العطف بالرفع: أنك "إذا رفعته رفعته عطفًا على محل (إنَّ) واسمها، والعامل في محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين في عمله كما تنتظمها

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/٢٧٠، ٢٧١.

(٢) الكشاف: ٢/٢٧٣.

(٣) شرح الجمل: ١/٤٥١.

(٤) شرح التسهيل: ٢/٥٠.

(إنَّ) في عملها، فلو رفعتَ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ المنويّ به التأخير بالابتداء وقد رفعتَ الخبر بـ(إنَّ)، لأعْمَلتَ فيهما رافعين مختلفين"[١].

أما الكسائي[٢]، والفراء[٣]: فقد أجازا العطف استنادًا إلى ما ورد به السماع في الآية الكريمة وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا، ووافقهما الأخفش[٤]، إلا أنه جعل العطف بعد تمام الخبر أحسن وأكثر.

وقد أجاز الكسائي العطف مطلقًا، سواء أكان أثر (إنَّ) ظاهرًا في الاسم أم لا، أما الفراء فأجاز العطف بشرط خفاء الإعراب في الاسم بأن يكون مبنيًّا مقدَّرًا فيه أثر الإعراب؛ لئلا تتنافر الألفاظ، ووافقه الفخر الرازي[٥].

وحجة الفراء: أن عمل (إنَّ) ضعيف في الخبر، وأنه يعمل في الاسم وحده، ولا يتَخطَّى إلى الخبر؛ لأَنَّه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره، وأن الخبر مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخول (إنَّ)[٦]، "وإذا صارت بحيث لا يظهر لها أثر في اسمها صارت في غاية الضعف، فجاز الرفع بمقتضى الحكم الثابت قبل دخول هذا الحرف عليه، وهو كونه مبتدأ"[٧].

---

(١) الكشاف: ٢٧٣/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٢/٢، شرح الكتاب للسيرافي: ٤٨٢/٢، المحرر الوجيز: ٢١٩/٢، الإنصاف: ص(١٥٨)، شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤٢/٤، شرح التسهيل لابن مالك: ٥١/٢.

(٣) معاني القرآن: ٣١٠/١، ٣١١.

(٤) معاني القرآن: ٢٨٥/١.

(٥) مفاتيح الغيب للرازي: ٥٥/١٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٨٢/٢.

(٧) مفاتيح الغيب للرازي: ٥٥/١٢.

وغلَّطَ الزجاج الفراء في قوله بضعف (إنَّ) في العمل؛ "لأن (إنَّ) عملت عملَيْن النصبَ، والرفعَ، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفُوع؛ لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسَمَّ فاعله، وكيف يكون نَصْبُ (إنَّ) ضعيفًا وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[1]، ونَصْبُ (إنَّ) من أقوى المنصوباتِ"[2].

ورُوِي عن الكسائي: أنه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في ﴿هَادُواْ﴾، ورُدَّ بأنه: لا يجوز لعدم التأكيد والفصل[3]؛ ولأن "العطف عليه يقتضي أن الصابئين تَهوَّدوا، وليس الأمر كذلك"[4].

وإذا نظرنا إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجده يختلف باختلاف الإعراب حسب توجيه كل فريق، فعلى توجيه البصريين الجملة مستأنفة، وخرجت بذلك من عطف المفردات إلى عطف جملة على جملة؛ لأنها محمولة على التقديم والتأخير وإضمار الخبر، "فينقطع عن العطف الإفراديّ وتبقى بقية الأصناف مخصصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبر هذا الصنف المنفرد بمعزل، تقديره مثلاً: (والصابئون كذلك)، فيجيء كأنه مقيسٌ على بقية الأصناف ومُلحَقٌ بها، وهو بهذه المثابة؛ لأنهم لما استقر بعد

---

(1) سورة المائدة: من الآية (٢٢).

(2) معاني القرآن وإعرابه: ١٩٢/٢، ١٩٣.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: ٢١٩/٢، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧١/٢.

(4) البحر المحيط: ٥٤١/٣.

الأصناف من قبول التوبة، فكانوا أحقاء بجعلهم تبعًا وفرعًا مُشَبَّهين بمن هم أقعد منهم بهذا الخبر"[١].

فكأنه خُولِف بهم، واستُؤنِف ذكرهم من بين المعطوفات؛ لاختصاصهم وتمييزهم من بين هذه الأصناف؛ للتأكيد على أن حكم التوبة يشمل جميع المعطوفات إذا ما تابوا وصح إيمانهم حتى الصابئين الذين لا ديانة لهم تحق لهم التوبة والنجاة إذا آمنوا بالله وعملوا صالحًا، واستناهم؛ لشدة ضلالهم فإنهم صَبِئوا عن كل الشرائع والأديان؛ لذلك "كان الإتيان بلفظهم مرفوعًا؛ تنبيهًا على ذلك ... وهذا استعمال عزيز، وهو أن يَجمَعَ بين مُقتَضَيي حالين، وهما للدلالة على غرابة المخبر عنه في هذا الحكم، والتنبيه على تعجيل الإعلام بهذا الخبر، فإن الصابئين يكادون ييأسون من هذا الحكم أو ييأس منهم من يسمع الحكم على المسلمين واليهود، فنَبَّه الكُلَّ على أن عفو الله عظيم لا يضيق عن شمولهم، فهذا موجب التقديم مع الرفع، ولو لم يُقَدَّم ما حصل ذلك الاعتبار، كما أنه لو لم يُرفَع لصار معطوفًا على اسم (إنَّ) فلم يكن عطفه عطف جملة"[٢].

ولا تكون هذه الدلالة القوية، وهذا الاستعمال الفصيح إلا على توجيه البصريين، أما عند الكوفيين فالعطف في قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ على ظاهره من قبيل عطف المفردات لمجرد التشريك في الحكم بين هذه المعطوفات؛

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: ٦٣٢/١.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٧١/٦.

"لأن الأصناف كلها معطوف بعضها على بعض عطف المفردات، وهذا الصنف من جملتها، والخبر عنها واحد"(١).

وبَعْدُ، فمما سبق يتبيَّن لي أن الأولى بالقبول هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين القائل بامتناع العطف على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر؛ لما يلزم من إعمال عاملين مختلفين (إنَّ والابتداء) في اسم واحد (الخبر)، وذلك محال. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة السادسة: إعمال ما جاء من العدد على وزن فاعل لما اشتُقَّ منه

من حالات أسماء العدد التي على وزن فاعل أن يستعمل مع ما اشتق منه، فتقول: "ثاني اثنين"، و"ثالث ثلاثة"، و"رابع أربعة"، والمعنى واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة(٢)، وحكمه أن يضاف إلى ما اشتق منه، ولا يَنصِبُ هذا المصوغُ أصلَهُ المأخوذ منه في الأصح، وهو مذهب الجمهور(٣).

وقد نصَّ سيبويه على هذا؛ حيث يقول: "باب ذكركَ الاسم الذي به تُبَيِّنُ العِدَّة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ، فبناء الاثنين وما بعده إلى

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: ٦٣٢/١.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ص(٣١١).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣١٧/١، المقتضب: ١٧٩/٢، شرح الكتاب للسيرافي: ٢٩١/٤، مشكل إعراب القرآن: ٢٣٤/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣١/٤، التذييل: ٣٦٠/٩، توضيح المقاصد: ١٣٣١/٣، المقاصد الشافية: ٢٨١/٦، الهمع: ٢٢٤/٣.

العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يُبَيَّن العدد، وذلك قولك: "ثاني اثنين"، قال الله ﷻ: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾[1]، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[2]، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة.

وتقولُ في المؤنث ما تقولُ في المذكر، إلا أنك تَجِيء بعلامة التأنيث في فاعلة وفي ثِنْتينِ واثْنتَينِ، وتترك الهاء في ثلاث وما فوقها إلى العَشْر"[3].

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أنه يصاغ من الأعداد على وزن فاعل من اثنين إلى عشرة، ويضاف إلى الثاني الذي اشتق هو منه على معنى أنه جزء من ذلك العدد المُبيّن له، فيكون من إضافة البعض إلى كُلِّهِ، أو الفرع إلى أصله، كقولك: "ثاني اثنين"، و"ثالث ثلاثة"، و"عاشر عشرة"، والمعنى "أحد اثنين"، و"أحد ثلاثة"، وهكذا إلى عشرة، وتُتَرَكُ (التاء) في ثلاث وما فوقها إلى العشر، ويأخذُ المؤنث حكم المذكر في وجوب الإضافة إلى ما بعده، وعدم تنوينه وإعماله النصب فيه، إلا أن الوصف تلحقه علامة التأنيث في (فاعلة)، وفي (ثنتين واثنتين).

وخالف أبو العباس ثعلب إجماع النحاة، وذهب إلى جواز إعماله النصب في العدد بعده، فيقال: "ثالثٌ ثلاثةً"، و"رابعٌ أربعةً" على أن معناه

---

(١) سورة التوبة: من الآية (٤٠).

(٢) سورة المائدة: من الآية (٧٣).

(٣) الكتاب: ٥٥٩/٣.

"مُتمِّمٌ ثلاثةً"، و"مُكمِّلٌ أربعةً"[١]، ونَسَبه بعض النحاة إلى الأخفش، والكسائي، وقطرب[٢].

قال ثعلب في الفصيح: "وتقول: "ثَلَثْتُ الرَّجُلينِ"، فأنا أثلثهما؛ إذا صرتم ثلاثة، وكذلك إلى العشرة"[٣].

ونَقَل الأخفش عنه جواز ذلك، فقال: "قلت له، فإذا أجزت ذلك فقد أجريته مُجرَى الفعل، فهل يجوز أن تقول: "ثَلَثتُ ثلاثة"، قال: نعم، على معنى: "أتممتُ ثلاثة"، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين"[٤].

وما ذهب إليه ثعلب مردودٌ؛ إذ ليس باسم فاعل حقيقة[٥]؛ لأنه ليس له فعل، لم يقولوا: "ثَلَثتُ الثلاثة"، ولا "رَبَعْتُ الأربعة"، واسم الفاعل فرع على الفعل في العمل[٦]، "فالتُزِمت إضافته؛ لكونه واحدًا من العدد كما يُلتَزم إضافة البعض"[٧].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠/٢، الهمع: ٢٢٤/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤١٢/٢، ارتشاف الضرب: ٧٦٧/٢، التصريح: ٤٦٦/٢، الهمع: ٢٢٤/٣.

(٣) الفصيح: ص(٢٨٧).

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٣١٨/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٨/٣، اللباب في علوم الكتاب: ٤٥٩/٧.

(٦) ينظر: الهمع: ٢٢٤/٣.

(٧) توضيح المقاصد: ١٣٣١/٣.

وأما قوله: يجوز ذلك على تقدير: "مُصيِّر ثلاثةً" فباطل؛ لأنَّه "لو كان في معنى مُصيِّر ثلاثة مثلاً لكان تحصيلاً للحاصل؛ إذ الثلاثة حاصلة دونه"(١).

وفَصَّل ابن مالك(٢)، فقال: يعمل ثانٍ، ولا يعمل ثالثٌ وما بعده، "فإن العرب تقول: "ثَنَيتُ الرَّجُلَينِ" إذا كنت الثاني منهما، فمن قال: "ثانٍ اثنين" بهذا المعنى عُذِر؛ لأن له فعلًا، ومن قال: ثالثٌ ثلاثةً لم يُعذَر؛ لأنه لا فعل له"(٣).

وتعقبه أبو حيان بأن ما نقله من أن العرب تقول: "ثَنَيتُ الرَّجُلَينِ" مخالف لنقل النحاة؛ "لأنهم نقلوا أن العرب لا تأتي بفعل إذا كان بعده ما يوافق اسم الفاعل في الحروف، فليس بمسموع من كلامهم: "ثَنَيتُ الاثنين"، كما أنه ليس بمسموع من كلامهم "ثَلَثتُ الثلاثةَ"، والقياس يأباه، فإن صح ما نقله المصنف أن العرب تقول: "ثَنَيتُ الرَّجُلَينِ" وجب تأويله على حذف مضاف، تقديره: "ثَنَيتُ أحدَ الرَّجُلَينِ"، وأيضًا فقولهم: "ثَنَيتُ الرَّجُلَينِ" ليس نصًا في "ثَنَيتُ الاثنين" حتى يُبنَى عليه ثانٍ اثنين بالإعمال"(٤).

وأيَّد ابن هشام ما نقله ابن مالك عن العرب؛ حيث حَكَى عنه الشيخ خالد أنه قال: "وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ١١١١/٢.

(٢) هذا أحد قوليه في شرح التسهيل، بينما قال في شرح الكافية الشافية بوجوب إضافة اسم الفاعل إلى ما اشتق منه، ومنع إعماله النصب فيه، وأنكر ما ذهب إليه ثعلب. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٨٤/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٤١٢/٢.

(٤) التذييل: ٣٦١/٩.

الأفعال[١]، وإذا جاز "ثَنَيتُ الرَّجُلَينِ"، جاز "ثَنَيتُ الاثنين"، ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد"[٢].

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجده يُعَضِدُ إضافة العدد إلى موافقه؛ إذ هو جزء مما أضيف إليه؛ لأنه أحد الثلاثة، وإلا كان عاملًا في نفسه وهذا لا يجوز، فمعنى قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾، أي: أحد ثلاثة آلهة، أو وَاحِد من ثلاثة آلهة، "أرادوا بذلك أن الله تعالى وعيسى وأمه آلهة ثلاثة، ويؤكده: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[٣] ... وهذا معلوم البطلان ببديهة العقل أن الثلاثة لا تكون واحدًا، وأن الواحد لا يكون ثلاثة"[٤].

فصيغة فاعل في الآية الكريمة "تدل على الاتصاف بمعنى الجزئية من عددها، أي: الدلالة على أنها فرد منه، وبعض من كله المحدد المحصور"[٥].

وبعدُ، فمما سبق يتبيَّن لي أن الراجح هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة؛ لوروده مضافًا في القرآن الكريم؛ ولإجماع النحاة عليه؛ ولأنه ليس مأخوذًا من فعل عاملٍ حتى يعمل في موافقه كما ذهب إليه ثعلب، فلم يُسمَع من كلام العرب: "ثَنَيتُ الاثنين"، ولا "ثَلَثتُ الثلاثةَ" حتى يقاس عليه.

---

(١) كتاب الأفعال: ١٤١/١.

(٢) التصريح: ٤٦٧/٢.

(٣) سورة المائدة: من الآية (١١٦).

(٤) البحر المحيط: ٥٤٤/٣.

(٥) النحو الوافي: ٥٥٦/٤.

وأما ما ذهب إليه ابن مالك من إعماله إذا كان العدد ثانيًا، واحتجاجه بما نقله عن العرب من قولهم: (ثَنَيتُ الرَّجُلين) فلا يقاس عليه؛ لقلته. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة السابعة: حكم إعمال اسم الفاعل إذا حُذِف منه النون والتنوين تخفيفًا

قد تحذف العرب النون والتنوين من اسم الفاعل؛ لأجل التخفيف، وإذا زالت النون والتنوين عاقبته الإضافة، والمعنى باقٍ على أصله من الدلالة على الحال أو الاستقبال؛ ولذلك لا يكون إلا نكرة.

وقد نصَّ سيبويه على ذلك مستدلاً بما ورد عن العرب، وبما رواه الخليل؛ حيث يقول: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون (التنوين، والنون)، ولا يتغيَّرُ من المعنى شيء، وينجَرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين، فجرى مُجرَى "غلامُ عبدِ اللهِ" في اللفظ؛ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يُغَيِّرُ كَفُّ التنوين إذا حذفته مُستخِفًا شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، و﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[2]،

(١) سورة آل عمران: من الآية (١٨٥).

(٢) سورة القمر: من الآية (٢٧).

و﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[1]، و﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾[2]، فالمعنى معنى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[3].

ويزيد هذا عندك بيانًا قوله تعالى جَدُّه: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[4]، و ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[5]، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصَف به النكرة ... وقال الخليل: "هو كائنُ أخيك" على الاستخفاف، والمعنى: "هو كائنٌ أخاك"، ومما جاء في الشعر غير منون قول الفرزدق:

أتَاني علَى القَعْسَاءِ عادِلَ وَطْبِهِ ... برِجلَي لَئيمٍ واستِ عَبدٍ تُعَادِله[6].

يريد: (عادلاً وَطْبَهُ) ... ومما يزيد هذا الباب إيضاحًا أنه على معنى المنون قول النابغة:

---

(1) سورة السجدة: من الآية (١٢).

(2) سورة المائدة: من الآية (١).

(3) سورة المائدة: من الآية (٢).

(4) سورة المائدة: من الآية (٩٥).

(5) سورة الأحقاف: من الآية (٢٤).

(6) **البيت من:** الطويل، وهو للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، ونُسِب إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣٢١/١، والنكت للأعلم: ٣٩٧/١، والمعجم المفصل: ٢١٤/٦، وخزانة الأدب: ٥٢٩/٧، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٣٥٩/٢.

والشاهد فيه: ترك التنوين من "عادل"، وهو يريد "يعدل"، ولو جاء على الأصل لقال: "عادلاً وطبَه"، ولكنه حذف التنوين استخفافا، وأضافه إلى ما بعده.

احْكُمْ كَحِكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ(١).

فوصف به النكرة ... فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل هاهنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجري مُجرَى المضارع فيما ذكرت لك"(٢).

تحدَّث سيبويه في النص السابق عن أن العرب قد يحذفون التنوين والنون من اسم الفاعل العامل عمل فعله؛ لأجل تخفيف اللفظ دون تغيير المعنى، أو إفادة التعريف والتخصيص عند حذفهما ومعاقبة الإضافة لهما، وحينئذٍ ينجَرُّ المفعول؛ لكفِّ التنوين والنون من اسم الفاعل، ثم أورد العديد من الأمثلة النثرية والشعرية؛ استدلالاً وتدعيمًا للقاعدة، واستشهد بأكثر من آية من سورة المائدة؛ للاستدلال على تخفيف اسم الفاعل بحذف النون أو التنوين في أكثر من صورة، فمن تخفيفه بحذف (النون) مجموعًا، ومعاقبة الإضافة لها قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾، فالوصف المجموع في قوله: ﴿مُحِلِّي﴾ باقٍ على معناه؛ لدلالته على الحال أو الاستقبال، وهو

---

(١) **البيت من:** البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ص(٢٣)، ونُسِب إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٦٦/١، والتصريح: ٣١٧/١، والمعجم المفصل: ٤٣٥/٢، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٣٣٧/١.

والشاهد فيه: إضافة «وارد» إلى «الثمد» إضافة غير محضة، لم تكتسب تعريفًا فوصفت بها النكرة قبلها، وهي «حمام».

(٢) الكتاب: ١٦٥/١، ١٦٦.

نظير عمله مجموعًا مقترنًا بـ(النون) في قوله: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ من حيث ثبات المعنى وعدم التغيير.

ثم زاد الأمر وضوحًا وبيانًا بما ذكره في قوله تعالى: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾، فـ﴿بَٰلِغَ﴾ صفة لـ﴿هَدْيًۢا﴾، والنكرة لا تُوصَفُ بالمعرفة، ومثله قوله تعالى: ﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾، فدلَّ ذلك على أن إضافة اسم الفاعل لفظية لمجرد التخفيف، لم يَكتَسِب الاسم بعدها تعريفًا أو تخصيصًا. **ويُلْحَظُ من نصّ سيبويه أمورٌ، منها:**

أولاً: أن الإضافة هنا لفظية، أو غير محضة؛ وهي "عبارةٌ عما اجتمع فيها أَمران؛ أَمر في المضاف وهو كونه صفة، وأَمر في المضاف إليه وهو كونه معمولاً لتلك الصفة"(١).

ثانيًا: أن اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال يجوز فيه وجهان؛ إما تنوينه ونصب الاسم بعده، وإما إضافته وجر الاسم بعده على تقدير التنوين والنصب؛ ولذلك لا يكون إلا نكرة.

وقول سيبويه: "والأصل التنوين" يُشعِرُ بأن النصب والتنوين أجود من الجر؛ لأنه يجري مُجرَى المضارع في الدلالة على معناه، وتبعه في ذلك الزجاجي(٢)، والنحاس(٣)، وساوى بينهما الكسائي(٤)،

(١) شرح شذور الذهب: ص(٣٤٤).

(٢) الجمل: ص(٨٥).

(٣) إعراب القرآن: ١٣/٤.

(٤) ينظر: التذييل: ٣٣٩/١٠، المساعد: ٢٠٠/٢، الهمع: ٥٦/٣.

والمبرد[١].

وقد جعل أبو حيان الجر بالإضافة أَولى من النصب؛ "لأنَّ الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان بجهة الشَّبَه للمضارع، فالحملُ على الأصل أَولى"[٢].

وقول أبي حيان مخالف لما عليه أكثر النحاة؛ لأن التنوين منويٌ فيه وهو الأصل، "والإضافة دخلت تخفيفًا، ولو لم يكن التنوين أصلاً لما جاز دخول التنوين؛ لأنه ثقيل"[٣].

كما أن دلالة الإضافة هنا احتمالية تحددها قرينة السياق، فقد أغفل دور المقام والسياق في تحديد معنى اسم الفاعل وعمله؛ لأن تعلق أحد الأسماء بالآخر وإن كان أصلاً في الإضافة إلا أن ذلك مشروط بعدم انتقاض المعنى الذي يحدده سياق الكلام، والذي يتغاير بتغاير علامات الإعراب، وإلا كان اسم الفاعل المضاف دالاً على المُضِي في كل حال، حتى وإن كان معناه للحال أو الاستقبال مما يوقع في التناقض والخلط واللبس بين المعاني، "فالفرق بين الإضافة والنصب، أن النصب دلالته قطعية؛ إذ هو لا يدُلُّ إلا على الحال أو الاستقبال، أما الإضافة فدلالتها احتمالية فهي تحتمل"[٤].

---

(١) المقتضب: ١٥٠/٤.

(٢) التذييل: ٣٣٩/١٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٤، ٨٥.

(٤) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: ١٧٣/٣.

ثالثًا: أن حذف التنوين من اسم الفاعل قد ورد عن العرب وفي القرآن الكريم، ولم يكن هذا الحذف عبثًا أو اعتباطًا، وإنما جيء به لغرض التخفيف كما ذكر سيبويه في الشواهد السابقة.

رابعًا: أن هذه الإضافة لا يَكتَسِب الاسم بعدها تعريفًا أو تخصيصًا، "أما إنه لا يستفيد تعريفًا فبالإجماع، ويدل عليه أنك تصف به النكرة، فتقول: "مَرَرْت برَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ"(١).

ومما يدل على أنه لا يَكتَسِب تعريفًا، وأن التنوين منويٌّ فيه أنك قد تجمع بين الإضافة والألف واللام، نحو قولك: "هذا الضاربُ الرجلِ"، و"الضاربا زيدٍ"، ولا تقول: "الغلام الرجلِ"، ولا "الغلاما زيدٍ"؛ وإلا يلزم أن يجتمع على الاسم تعريفان، وهذا لا يجوز(٢).

"وأما إنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده بناء على أن "ضَارِبَ زَيْدٍ" أخَصُّ من "ضَارِبٍ"، والجوابُ: أن "ضَارِبَ زَيْدٍ" ليس فرعًا عن "ضاربٍ" حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن "ضَارِبٍ زَيْدًا" بالتنوين والنصبِ، فالتخصيص حاصل بالمعمول أضَفْتَ أمْ لم تُضِفْ"(٣).

خامسًا: يتبيَّنُ من نص سيبويه الأثر البالغ لدور السياق في التقعيد النحوي، والتوجيه الدلالي والإعرابي للجمل والتراكيب، ومن خلاله نَلْحَظُ أن مجيء اسم الفاعل مضافًا إلى معموله ليس سببًا في إهماله، وإنما مَرَدُّ ذلك

(١) شرح شذور الذهب: ص(٣٤٤).
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٨٥، مغني اللبيب: ص(٤٨٢).
(٣) شرح شذور الذهب: ص(٣٤٤).

إلى نية المتكلم وحال السياق، فإن قَصَدَ الدلالة على الحال أو الاستقبال أُعمِل وكانت إضافته لفظية، وحُذِف التنوين؛ طلبًا للخفة، وما ساقه سيبويه من أمثلة دليل على ذلك؛ فإنها على سبيل الحكاية والإخبار بما سيكون في الحال أو الاستقبال، وهو ما عبَّر عنه بقوله: "في معنى النكرة والتنوين".

وإن قصد الدلالة على المُضِي أُهمِل وأُضِيف إلى الاسم بعده، وكانت الإضافة معنوية، وعبَّر عنه بقوله: "فإذا أَخبَرَ أن الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة"(١).

سادسًا: أثبت سيبويه دلالة اسم الفاعل على الحال والاستقبال في الأمثلة التي ساقها بالاعتماد على بقاء المعنى مع الإضافة دون تغيير، كما اعتمد أيضًا على أن اسم الفاعل في هذه الشواهد قد جاء وصفًا وحالاً، ولو كان مُعرَّفًا بالإضافة لما صح أن يقع وصفًا للنكرة؛ لأن النكرة لا توصف بالمعرفة، ولما صح أن يكون حالاً؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وفي القول بالإضافة قلب وإخلال بالقاعدة النحوية.

ويؤَيِّدُ ما ذكره سيبويه إضافة إلى ما سبق ورود بعض القراءات بتنوين اسم الفاعل ونصب الاسم بعده على الأصل في إعمال اسم الفاعل؛ لأن معنى النصب باقٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾(٢)،

(١) الكتاب: ١/١٧١.

(٢) سورة الزمر: من الآية (٣٨).

قرأ أبو عمرو ﴿كَاشِفَاتٌ﴾ بالتنوين، و ﴿ضُرَّهُ﴾ بالنصب، وكذلك: ﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[1]، وقرأ الباقون بالإضافة[2].

و "**حجة أبي عمرو**: أن الفعل منتظر وأنه مما لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين إذا كان في الحال فالوجه فيه النصب، والمعنى: (هل هن يكشفن ضره)، أو (يمسكن رحمته).

وحُجَّةُ الإضافة: أن الإضافة قد استعملتها العرب في الماضي والمنتظر، وأن التنوين لم يستعمل إلا في المنتظر خاصة، فلما كانا مستعملين وقد نزل بهما القرآن ... أُخِذَ بأكثر الوجهين أصلاً، وحُجَّة أخرى وهو أنه يراد فيهما التنوين ثم يحذف التنوين للتخفيف"[3]. وقد حكم الفراء بصواب هذه القراءات، فقال: "وكلٌ صواب"[4].

وينبغي هنا استحضار المعنى الدلالي للآية الكريمة؛ تبيانًا وتوضيحًا للقاعدة التي ذكرها سيبويه؛ حيث وردت الآية في سياق التحذير والنهي عن الصيد في أثناء الحج، وفَرْضِ الجزاء الواجب على قاتل الصيد عمدًا، وهذا الجزاء الذي هو مثل المقتول من الصيد يحكم به حكمان عدلان من المسلمين من أهل الدين والفضل، ينظران إلى قيمة المقتول، ثم يشتري

---

(١) سورة الزمر: من الآية (٣٨).

(٢) **تنظر القراءة في**: معاني القرآن للفراء: ٤٢٠/٢، الحجة للقراء السبعة: **٩٦/٦**، حجة القراءات لابن زنجلة: ص(٦٢٣).

(٣) حجة القراءات لابن زنجلة: ص(٦٢٣).

(٤) معاني القرآن: ٤٢٠/٢.

بقيمته ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾، يبلُغُ به مكة ويذبحه للتصدق بلحمه على الفقراء(١).

و﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ بمعنى يبلُغُ الكعبة، "فهو وإن كان مضافًا فمعناه التنوين؛ لأنه بمعنى الاستقبال"(٢)، والإضافة في نِيَّة الانفصال، "أي: هديًا مُقدَّرًا به بلوغ الكعبة، ليس أن البلوغ ثابت في وقت كونه هديًا، فإنما الحال هنا كالحال في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ﴾(٣)، أي: مقدرين الخلود فيها"(٤).

فالصلة وثيقة بين اللفظ والمعنى؛ فعلى الرغم من عدم اقتران اسم الفاعل بالتنوين في الآية الكريمة إلا أنه لم يُغيِّر شيئًا من معناه، فالمعنى ثبات التنوين.

ويدلُّ على أن اسم الفاعل في معنى التنوين والفعل: أن الآية قد بدأت بأساليب تدلُّ على الحكاية والإخبار بما سيقع مستقبلاً، ومنها النداء في أوَّل الآية، ثم النهي في قوله: ﴿لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ﴾، ثم التحذير بجملة الشرط والجزاء الذي يفيد وقوع العقوبة إثر تحقق فعل الشرط وحصوله مستقبلاً.

ولا شك أن اسم الفاعل ﴿بَٰلِغَ﴾ يفيد الاستقبال انسجامًا واتساقًا مع هذه الأساليب، ومع دلالة السياق، وأن التنوين الذي هو الأصل منويٌ فيه؛ لأنه

(١) ينظر: بحر العلوم للسمرقندي: ١/٤٥٨، ٤٥٩.
(٢) جامع البيان للطبري: ٨/٦٩٥، ٦٩٦.
(٣) سورة هود: من الآية (١٠٨).
(٤) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ص(١٦١).

حكاية وإخبار بما سيكون في الحال أو الاستقبال، وهذا ظاهر من سياق الآية ومقتضى الحال؛ حيث إن وقوع العقوبة إثر تحقق فعل الشرط مما يُنتظَر وقوعه؛ وهي بلوغ الهدي الحرم وذبحه فيه؛ لذا فإن اسم الفاعل هنا يجري مُجرَى المضارع في المعنى والعمل على تقدير التنوين والنصب، والإضافة فيه على وجه التخفيف كما ذكر سيبويه. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الثامنة: حكم بناء ظرف الزمان المضاف إلى جملة صدرها فعل معرب

لا تصح الإضافة إلى الأفعال؛ لأن الإضافة تفيد تعريف المضاف، أو تخصيصه، "والأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فامتنعت الإضافة إليها؛ لعدم جدواها، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال، فقالوا: "هذا يومُ يقومُ زيد"، و"ساعةُ يذهبُ عمرو"[1].

وقد نصَّ سيبويه على جواز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لورود السماع به، وكثرته في كلام العرب؛ حيث يقول: "باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: "هذا يوم يقوم زيد"، و"آتيك يوم يقول ذاك"، وقال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[2]، و ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[3].

(1) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٨٠.

(2) سورة المرسلات: الآية (٣٥).

(3) سورة المائدة: من الآية (١١٩).

وجاز هذا في الأزمنة واطَّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة؛ وتوسعوا بذلك في الدهر ؛ لكثرته في كلامهم"[١].

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على جواز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال، وإن لم يكن بابه في الأصل الإضافة، والذي سوَّغ ذلك ورود السماع به، وتوسعوا فيه؛ لكثرته في كلامهم حتى صار مطردًا في الاستعمال، كما جاز للفعل أن يكون صفة، فجعل سيبويه خروج الفعل عن بابه بالإضافة إليه نظير خروجه عن بابه في الوصف به، وإن كان هذا في الأصل من خصائص الأسماء.

واختُصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لما بينهما من المناسبة؛ حيث يتفقان في كونهما عَرَضَين، وفي دلالة كل منهما على الزمن، وأن الزمان حركات الفَلَك كما أن الفعل حركات الفاعلين[٢].

وقد ذكر النحاة أن المسوِّغ لتلك الإضافة يرجع إلى أمرين:

أحدهما: المناسبة التي بين الزمان والفعل؛ "إذ كان الفعل يدل على الزمان، فكأنك أضفت زمانًا عامًا إلى خاص فتخصص؛ لأن الفعل يدل على زمان ماض أو مستقبل"[٣].

---

(١) الكتاب: ١١٧/٣.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٩٩/١، الإنصاف: ص(١١٦).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٢/١.

والآخر: أن الفعل هنا قائم مقام المصدر؛ فلذلك أضيف إليه، والتقدير في الآية: **(هذا يومُ نَفْعِ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)**[١]، "إلا أن المصدر لا يدل على الحدث والفعل يدل عليه"[٢].

وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل، سواء أكان الفعل معربًا أم مبنيًّا، "نحو قولك: "آتيك يومَ يخرجُ زيد"، و"جئتك يومَ قامَ عبد الله"[٣].

واتفق النحاة على بنائها إذا صُدِّرت الجملة المضاف إليها بفعل ماضٍ؛ "لأن الفعل الماضي غيرُ مضارع، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير ما ضارع المتمكن"[٤].

واختلفوا في المضاف إلى فعل معرب، أو جملة اسمية، فذهب البصريون[٥]: إلى أن الإعراب فيه واجب ويمتنع البناء.

وذهب الكوفيون[٦]، والأخفش[٧]،

---

(١) ينظر: الإنصاف: ص(١١٦).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٣/١.

(٣) الكامل في الأدب واللغة: ١٣٥٣/٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٥/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٤/٢، شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣، توضيح المقاصد: ٨٠٩/٢، شرح شذور الذهب لابن هشام: ص(١١٤)، تمهيد القواعد: ٣٢٣١/٧، شرح ابن عقيل: ٦٠/٣، المقاصد النحوية: ١٣٣١/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للكسائي: ص(١٢٩)، معاني القرآن للفراء: ٣٢٦/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥٥/٣، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٤٩٣/١، المقاصد الشافية: ٨٣/٤، الهمع: ١٧٢/٢.

(٧) معاني القرآن: ٩٤/١.

والفارسي[١] **من البصريين:** إلى جواز الإعراب، والبناء على الفتح في هذه الحالة؛ لإضافته إلى غير اسم مُتمكِّن؛ لأن أصل الإضافة للأسماء، واختاره ابن مالك[٢]، وأبو الفداء[٣]، وصححه ابن هشام[٤]، وأجازه ابن الأثير[٥] إلا أنه رجَّح الإعراب فيما أضيف إلى معرب، والبناء فيما أضيف إلى مبني.

واحتجَّ الكوفيون لمذهبهم بالأدلة النقلية، والعقلية:

فمن الأدلة النقلية: قراءة نافع[٦] بفتح (اليوم)، وقرأ الجمهور برفع (اليوم) على الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، والمعنى: "قال الله اليوم ذو منفعة صدق الصادقين"[٧]، "وهو مضاف، بدليل حذف تنوينه إلى الجملة بعده،

---

(١) **نُسِبَ إليه في:** توضيح المقاصد: ٨٠٩/٢، شرح ابن عقيل: ٥٩/٣، المقاصد النحوية: ١٣٣١/٣.

(٢) شرح التسهيل: ٢٥٥/٣.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف: ٢٩١/١.

(٤) مغني اللبيب: ص(٤٨٨).

(٥) البديع في علم العربية: ١٥٩/١.

(٦) **تنظر قراءة نافع، والجمهور في:** معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٤/٢، الحجة للقراء السبعة: ٢٨٢/٣.

وقرأ الأعمش: (يومًا) بنصبه منونًا، والحسن بن عياش الشامي: (يومٌ) برفعه منونًا، وقراءةُ التنوين بالرفع على الخبرية كقراءة الجماعة، ونصبُه على الظرفِ كقراءة نافع، إلا أنَّ الجملةَ بعده في القراءتين في محصل الوصفِ لما قبلها، والعائدُ محذوفٌ. ينظر: الكشاف: ٣١٨/٢، المحرر الوجيز: ٢٦٤/٢، البحر المحيط: ٦٧/٤، الدر المصون: ٥٢٠/٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٤/٢.

وهي الفعل ومفعوله وفاعله، والمضاف أبدًا مفتقر إلى ذكر المضاف إليه في إفادة معناه"[١].

وخرَّجَ الكوفيون قراءة الفتح "على أنه مَبنيٌّ خبر لـ(هذا)، وبُنِيَ؛ لإضافته إلى الجملة الفعلية ... فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى"[٢].

وقد أيَّد ابن مالك مذهب الكوفيين: في أن الفتحة في قراءة نافع فتحة بناء، وأن المشار إليه هو اليوم؛ "لاتفاق الستة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه (اليوم)؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مباينًا للتقدير في القراءة الأخرى، مع أن الوقت واحد والمعنى واحد، إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلا بد من كونها ما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدُّدِه"[٣].

والبصريون يمنعون أن تكون الفتحة بناءً ويقدرونها إعرابًا كما في نحو: "صمت يوم الخميس"، والتزموا أن تكون الإشارة ليست لليوم؛ لئلا يكون الشيء ظرفًا لنفسه[٤]، و "المعنى قال الله هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي: قال الله هذا في يوم القيامة"[٥].

ومن شواهد النظم في بناء الظرف قبل الفعل المعرب قول الشاعر:

---

(١) التصريح: ٤٦/١.

(٢) البحر المحيط: ٦٧/٤.

(٣) شرح التسهيل: ٢٥٥/٣.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ص(١١٤).

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٢٤/٢.

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي ... نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يُطَّلَعُ الفَجْرُ[١].

ومن شواهد البناء قبل الجملة الاسمية قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي ... كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الكِرَامُ قَلِيلُ[٢].

ومن الأدلة العقلية: أن هذه الشواهد رويت ببناء (حين) على الفتح، مع أن الإضافة فيها إلى جمل مصدرة بمعرب إعرابًا أصليًّا، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل الفعل المضارع أحق وأولى؛ لأن أصله البناء.

وأن سبب بناء المضاف إلى جملة صدرها فعل مبني إما قصد المشاكلة، وإما لا، فلا يجوز أن يكون قصد المشاكلة لأمرين:

أحدهما: "أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المضاف إليها اسم معرب ولا مشاكلة فامتنع أن يكون البناء لقصدها"[٣].

---

(١) **البيت من:** الطويل، وهو لأبي صَخْرٍ الهُذَليّ في شرح أشعار الهُذَليين: ٩٥٧/٢، وتاج العروس: ٤٥٦/٢١، والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٢٣٥/٣، وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥٦/٣، ومغني اللبيب: ص(٤٨٨)، وتمهيد القواعد: ٣٢٣٢/٧.

والشاهد في قوله: "حين أسلو"؛ حيث بُنِي الظرف رغم إضافته إلى الفعل المعرب، وهذا على مذهب الكوفيين.

(٢) **البيت من:** الطويل، وهو لموبال بن جهم المذحجي، ويقال: لمبشر بن هُذيل الفزاري، كذا في المقاصد النحوية: ١٣٣٠/٣، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد: ٨٠٩/٢، ومغني اللبيب: ص(٤٨٨)، والهمع: ١٧١/٢، والدرر اللوامع: ٤٧٤/١.

والشاهد في قوله: "على حين"؛ حيث بُنِي الظرف رغم إضافته إلى الجملة الاسمية (الكِرَامُ قَلِيلُ) على مذهب الكوفيين.

(٣) تمهيد القواعد: ٣٢٣٣/٧.

والآخر: "أن المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مبني لو كان سببه قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى اسم مبني أولى"[1]، كما أن الاسم المفرد يُضَاف إلى مثله، فإذا أُضِيف إلى فعل ماضٍ، أو مستقبل أو جملة فقد أُخرِج عن أصله فبُنِيَ؛ لإزالته عن جهته[2].

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجده يختلف باختلاف توجيه القراءتين فيها، فالزمان معربٌ على قراءة الرفع، والإشارة بهذا إلى يوم القيامة، "أي: هذا اليوم يوم ينفع الصادقين صدقهم، فهذا مبتدأ، ويوم ينفع الصادقين صدقهم خبره، وموضع الجملة نصبٌ بوقوع القول عليها، وموضع الجملة التي هي ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ جَرٌّ بإضافة (يوم) إليها.

ومن نصب الميم فموضع (هذا) في قراءته نصبٌ مفعولٌ لـ(قال)، وانتصاب (يوم) على الظرف للقول، والإشارة بهذا إلى القصص الذي تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ﴾[3] إلى قوله: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[4].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٥٧/٣.

(2) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٦/٢.

(3) سورة المائدة: من الآية (١١٦).

(4) سورة المائدة: الآية (١١٨).

"فالمعنى: قال الله هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وحقيقته: (يقول الله)، وإنما حسن إيقاع الماضي في موضع الآتي؛ لأنَّ أمر القيامة لظهور براهينه، وصدق المخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد"[١].

وأما على قراءة النصب وإرادة البناء كما قال الكوفيون فالقراءة متحدة في المعنى مع قراءة الرفع[٢].

وبعدُ، فمما سبق يتبين لي صحة جواز الإعراب والبناء على قول الكوفيين؛ لورود السماع به، ومنه قراءة نافع، وهي قراءة متواترة صحيحة.

كما أنه وردت نصوص أخرى مسموعة من قول العرب رُوِيت ببناء الزمان على الفتح، مع أن الإضافة فيها إلى جمل مصدرة بمعربٍ إعرابًا أصليًّا، وإذا ثبت قبل الاسمية كان قبل الفعل المضارع أحق وأولى؛ لأن أصله البناء. والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) الأمالي الشجرية: ٦٦/١، ٦٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٧/٤.

المبحث الثاني: في شواهد الأفعال، ويشتمل على مسألة واحدة:

حكم اقتران المضارع الصالح للشرطية بـ(فاء) الشرط

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا صالحًا لوقوعه شرطًا، فإذا جاء على الأصل لم يقترن بالفاء، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل ويجب رفعه؛ لأنه في موضع خبرٍ لمبتدأ مُقدَّر(١). وهو مذهب الخليل(٢)، وسيبويه(٣)، وجمهور النحاة(٤).

وقد نصَّ سيبويه على هذا؛ حيث يقول: "إنْ تأتنِي فأُكرِمُكَ"، أي: فأنا أُكرِمُكَ، فلا بُدَّ من رفع "فأُكرِمُكَ" إذا سَكَتَّ عليه؛ لأنه جوابٌ، وإنما ارتفع؛ لأنه مبنِيٌّ على مبتدأ.

ومثل ذلك قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ﴾(٥)، ومثله قال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾(٦)، ومثله(١): ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾"(٢).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٩٤/٣، ١٥٩٥.

(٢) الجمل: ص(٣١٢).

(٣) الكتاب: ٦٩/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٦٨/١، الجمل للزجاجي: ص(٢١١)، علل النحو: ص(٤٤٠)، شرح الكتاب للرماني، المجلد الثاني: ٩٥٣/١، اللمع: ص(٩٥)، التبصرة والتذكرة: ٤٠٩/١، البديع في علم العربية: ٦٣٢/١، شرح التسهيل لابن مالك: ٧٩/٤، ارتشاف الضرب: ١٨٧٦/٤، شرح شذور الذهب لابن هشام: ص(٣٥٧).

(٥) سورة المائدة: من الآية (٩٥).

(٦) البقرة: من الآية (١٢٦).

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أن جواب الشرط إذا اقترن بـ(الفاء) لم يَصلُح لأنْ يقع شرطًا، وحينئذٍ يجب رفعه؛ لأنه في موضع خبرٍ لمبتدأ مُقدَّر، سواء أكان مثبتًا أم منفيًّا، "وإنما وجب إدخال (الفاء)؛ لأن المبتدأ والخبر جملة تقوم بنفسها، وليس لأداة الشرط فيها تأثير؛ لأنها ليست من عوامل الأسماء فلو جاز أن يلي المبتدأ والخبر الشرط، لم يُعلَم أنه متعلق به، وجاز أن يُعتَقَد انقطاعه مما قبله، فأدخلوا (الفاء)؛ ليتصل ما بعدها بما قبلها، وإنما كانت أولى من سائر حروف العطف؛ لأنها توجب أن يكون ما بعدها عقيب ما قبلها"(٣).

ويجب رفعه؛ لأنه مبنيٌّ على مبتدأ مُقدَّر، فجواب الشرط جملة اسمية في موضع جزم، وتقدير المبتدأ في الآيات الكريمة: **(فَهُوَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ)**، **(فَأَنَا أُمَتِّعُهُ قَلِيْلاً)**، **(فَهُوَ لَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)**(٤).

ولولا أن (الفاء) هنا داخلة على الجملة الاسمية، والفعل بعدها خبر مبتدأ محذوف "لحُكِمَ بزيادة (الفاء)، وجَزْمِ المضارع؛ لأنها حينئذ في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها، فعُلِمَ أنها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مُقدَّر، كما تدخل على مبتدأ مُظهَر"(٥).

=

(١) سورة الجن: من الآية (١٣).

(٢) الكتاب: ٦٩/٣.

(٣) علل النحو: ص(٤٤٠).

(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني، المجلد الثاني: ٩٥٣/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٧٩/٤.

وذهب الرضي: إلى أن الفعل هنا هو الجواب ولا حاجة إلى تقدير المبتدأ على قول سيبويه، وإنما اقترنت (الفاء) به؛ لربطه بالشرط؛ حيث قال معقبًا بعد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۥ﴾:

"ومذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد: لا حاجة إليه[١]، قال ابن جعفر[٢]: مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ لم تدخل عليه (الفاء)، وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول (الفاء) في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه للأقيسية، وإن ثبت نحو قولك: "إنْ غِبْتَ فيموتُ زيدٌ" لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛ إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (أنْ) المخففة قياسًا، وبعد (إنَّ) وأخواتها للضرورة"[٣].

فقد اعترض على مذهب سيبويه في تقدير المبتدأ عند اقتران الجواب بـ(الفاء)، وردَّه بأنه لا يجوز تقديره إلا إذا كان ضميرَ شأنٍ، ففي نحو قولك: "إنْ غِبْتَ فيموتُ زيدٌ" لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز تقديره إلا بعد (أنْ) المخففة قياسًا، وبعد (إنَّ) وأخواتها للضرورة.

---

(١) لم أجد له هذا القول في مؤلفاته.

(٢) لعل الأرجح كما ذكر محقق الشرح أن المراد به: محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاري المرسي البلنسي من علماء المغرب، المتوفى سنة ٥٨٧ هـ. ينظر: هامش شرح الكافية: ١١٢/٤.

(٣) شرح الكافية: ١١٢/٤، ١١٣.

وما ذهب إليه الرضي مردود: بأن "الفاء مما يُضمَرُ المبتدأ بعدها كثيرًا؛ ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها؛ لأنه واقع موقع الخبر"(١).

كما أنه في الكثير الغالب لا تدخل عليه (الفاء)؛ لارتباطه بالشرط وتأثير الشرط فيه فلا يحتاج إلى رابط إلا إذا وقع الفعل موقع الخبر فتتعين (الفاء) حينئذٍ لربط الجملة الاسمية بجملة الشرط قبلها(٢).

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجد (الفاء) واقعة في جواب جزاء من استحل الصيد وهو مُحرِم، "والمعنى أنه من عاد مُستَحِلًّا للصيد بعد أنْ حَرَّمَه الله منه فينتقم اللَّهُ مِنه، أي: فيعذبه اللَّهُ"(٣).

وقد ربط بين الشرط والجواب بـ(الفاء) التي تفيد الترتيب والتعقيب في قوله: ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ﴾؛ لبيان سرعة حصول العقاب الشديد، وتأكيد وقوعه بسبب عِظَمِ الذنب المرتكب، ومخالفة ما نهى الله عنه.

فلاقتران الجواب بـ(الفاء) في الآية الكريمة غرض دلالي يُشعِرُ بأهميتها وقيمتها الدلالية؛ إذ "شأن جواب الشرط إذا كان فعلاً ألا تدخل عليه (الفاء) الرابطة؛ لاستغنائه عن الربط بمجرد الاتصال الفعلي، فدخول (الفاء) يقع في كلامهم على خلاف الغالب، والأظهر أنهم يرمون به إلى كون جملة الجواب اسمية تقديرًا، فيرمزون بـ(الفاء) إلى مبتدأ محذوف جُعِل الفعل خبرًا عنه؛ لقصد الدلالة على الاختصاص، أو التَقَوّي، فالتقدير: "فهو ينتقمُ الله

(١) شرح الجزولية للشلوبين: ٥٢٨/٢.

(٢) ينظر: علل النحو: ص(٤٤٠).

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٩/٢.

منه"؛ لقصد الاختصاص؛ للمبالغة في شدة ما يناله، حتى كأنه لا ينال غيره، أو لقصد التَقَوِّي، أي: تأكيد حصول هذا الانتقام"[١].

فأفادت (الفاء) توكيد المعنى وتقويته، وتحقُّق وقوعه، وإلا كانت في تقدير السقوط دخولها كخروجها، والقرآن الكريم كل حرف فيه إنما وضع لقصد ومعنى؛ "لقولهم: إن زيادة الحروف تدُلُّ على زيادة المعنى، وقد ينضم لذلك تزيين اللفظ وتحسينه، وإلا كان ذلك عبثًا"[٢].

وأما عن تقدير المبتدأ في قوله: ﴿فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۚ﴾ فقد زَادَ المعنى تأكيدًا وتمكينًا في النفس، وناسب تقديره مقام التحذير والوعيد الشديد الذي تَنُصُّ عليه الآية لكل من تُسوِّل له نفسه مخالفة حدود الله.

وبعدُ، فمما سبق يتبين لي صحة ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وجمهور النحاة من أن المضارع المقترن بـ(الفاء) لا يقع جوابًا، وإنما هو ركن من الجملة الاسمية الواقعة جوابًا للشرط؛ "لأن (الفاء) تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها؛ لأن فيها معنى الاستئناف"[٣].

"فلا بد من إضمار مبتدأ يصير ذلك الفعل خبرًا عنه، والدليل عليه أن الفعل يصير بنفسه جزاء، فلا حاجة إلى إدخال حرف الجزاء عليه فيصير إدخال حرف (الفاء) على الفعل لغوًا، أما إذا أضمرنا المبتدأ احتجنا إلى إدخال حرف (الفاء) عليه؛ ليرتبط بالشرط فلا تصير (الفاء) لغوًا"[٤]، "ومن

---

(١) التحرير والتنوير: ٥٠/٧، ٥١.

(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٢٤٢/١.

(٣) التبصرة والتذكرة: ٤٠٩/١.

(٤) مفاتيح الغيب للرازي: ١٠٣/١٢.

قال غيرَ هذا فهو مُخْلِطٌ في كلامه عارٍ عما عليه أهل هذه الصناعة"[١]. والله تعالى أعلى وأعلم.

المبحث الثالث: في شواهد الحروف، ويشتمل على أربع مسائل:

المسألة الأولى: القول في زيادة (مَا)

للحروف الزائدة تأثير في المعنى وإن لم يكن لها تأثير في اللفظ، "فإنها تفيد فضل تأكيد وبيان، بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنًى لا يتحصَّلُ إلا مع كلام"[٢].

وقد نصَّ سيبويه على ذلك؛ حيث يقول: "وأما قوله ﷻ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[٣] فإنما جاء؛ لأنه ليس لـ(ما) معنًى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثَمَّ جاء ذلك؛ إذ لم تُرِد به أكثرَ من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عامل، ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلًا لم يَجُز"[٤].

وقال في موضعٍ آخر: "وأما (ما) فهي نفي لقوله: "هو يَفعَلُ" إذا كان في حال الفعل، فتقول: "ما يَفعَلُ" ... وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: "متى ما تأتني آتك"، وقولك: "غَضِبتَ مِن غيرِ مَا جُرْمٍ"، وقال الله ﷻ: ﴿فَبِمَا

---

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٩٨/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥٠/٤.

(٣) سورة المائدة: من الآية (١٣)، والنساء من الآية (١٥٥).

(٤) الكتاب: ١٨٠/١، ١٨١.

﴿نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾، وهي لغوٌ في أنها لم تُحدِث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[1].

استشهد سيبويه في النصَّين السابقين بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أن (ما) تزادُ؛ لتأكيد المعنى وتقويته وتمكينه في النفس، دون إحداث عملٍ أو معنى لم يكن قبل دخولها؛ ولذا لا تُعدُّ فاصلاً بين الجار والمجرور، ولم تؤثِّر على عمل (الباء) الجرَّ في المجرور بعدها، فـ(الباء) جارة للمصدر (نقض)، وقد عبَّر سيبويه عن زيادة (ما) بقوله: (وهي لغوٌ)؛ لإمكان الاستغناء عنها مع استقامة الكلام نحويًّا ودلاليًّا دون خلل، "فكأنك قلت: "فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقًّا أو يقينًا"[2]، ولو كان الفاصل غيرها لما جاز، وقوله: (لغو) يعني أن لـ(ما) معنًى زائدًا يمكن الاستغناء عنه وهو التأكيد؛ "لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة؛ لأن التوكيد معنى صحيح"[3].

وسماها بعض النحاة[4]: "صلةً وتأكيدًا؛ لأنَّها يُتوصل بها إلى زيادةِ فصاحة، واستقامةِ وزن، أو حُسْن سَجْعٍ، أو تزيين لفظ، وغير ذلك"[5]، "وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد صلة وتأكيدًا في اصطلاح

---

(1) الكتاب: ٤/٢٢١.

(2) الخصائص: ٢/٢٧٤.

(3) شرح الكتاب للسيرافي: ٥/٩٨.

(4) **منهم**: الفراء، وابن يعيش، وابن هشام، والشيخ خالد. ينظر: معاني القرآن: ١/٢٤٤، شرح المفصل: ٤/٤٥١، الإعراب عن قواعد الإعراب: ص(١٠١)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ص(٣٠٤).

(5) شرح قواعد الإعراب للقُوجَوي: ص(١٦٦).

المعربين؛ فرارًا من أن يتبادر إلى الذهن أن الزائد لا معنى له، والحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآني"[١].

وبعضهم يسميها: "مؤكِّدًا؛ لأنها تُعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية، وبعضهم يسميها لغوًا[٢] لا لغاية، أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة به، لكن اجتناب هذه العبارة الأخيرة في التنزيل واجب؛ لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل، وكلام الله تعالى منزَّهٌ عن ذلك"[٣].

وقد جعل الفارسي زيادتها غير لازمة للكلمة ولا تفيد معنًى، وأنها زائدة لغير التأكيد[٤]، والصحيح أن لكل لفظٍ معنًى مقصودًا لذاته، فزيادة الحرف لا تَعنِي "تركه مهملًا لا يُؤثِّرُ في غيره ولا يتَأَثَّرُ بغيره، سواء كان في أصله مهملًا مثل: (لا) النافية الزائدة، أم كان في أصله عاملًا، مثل: (كان) الزائدة"[٥]، لا سيما في القرآن الكريم، فـ "التعبير القرآني تعبيرٌ فنيٌّ مقصودٌ، كل كلمة بل كل حرف إنما وُضِعَ لقصد"[٦].

ونَلْحَظُ من تعبيرات النحاة والمعربين عن الحرف الزائد –ما عدا الفارسي– أنهم حكموا بزيادة (ما)؛ لعدم تأثيرها لفظًا وعملاً فيما بعدها؛ ولكنهم أقرُّوا بتأثيرها من حيث المعنى، فهي عندهم زائدة؛ لإفادة التأكيد، وتقوية الكلام، فإذا ما سقطت لم يختَلَّ المعنى بدونها.

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ص(٣٠٤).

(٢) سماها الزجاج لغوًا، وذكر أنها تفيد التوكيد. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٢٧/٢.

(٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ص(٣٣٠).

(٤) المسائل المشكلة: ص(١٣١، ١٣٢).

(٥) هامش النحو الوافي: ٦٦/١.

(٦) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني للسامرائي: ص(٩).

وقد أكَّد ابن هشام ضرورة أن "يَتجنَّبَ المُعرِبُ أن يقول في حرفٍ في كتاب الله تعالى إنَّه زائد؛ لأنَّه يَسبِقُ إلى الأذهان أنَّ الزائد هو الَّذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك"(١).

وقد ذهب ابن القيم إلى أن (ما) هنا تفيد معنى القصر إلى جانب معنى التوكيد، فأدَّتْ (ما) الزائدة هنا معنى شيئين النفي والإيجاب، وهو مفهوم من تركيب الآية، "وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾، أي: "ما لعناهم إلا بنقضهم ميثاقهم"(٢).

وهي هنا لا تفيد القصر، بل هي مؤكِّدةٌ، وأما معنى القصر فقد دلَّ عليه التقديم، لا زيادة (ما)(٣).

"وقد اختلف النحويون فيما إذا كانت زائدة، فبعضهم يجعلها اسمًا، وبعضهم يجعلها حرفًا، وكِلَا القولين محتمَلٌ؛ لأنا قد رأينا الأسماء والحروف قد تجيء مزيدة، فأما الاسم فقولك: "كان زيدٌ هو العاقل"، وأما الحرف فقولك: "لمَّا أنْ قام زيدٌ"؛ لأن المعنى فيهما : "كان زيد العاقل"، و"لمَّا قام زيد"(٤).

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب: ص(١٠٨).
(٢) بدائع الفوائد: ٦٢٨/٢.
(٣) ينظر: معاني النحو للسامرائي: ١٠٣/٣.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٥/٢.

وأكثر النحاة[١]، **والمفسرين**[٢]: على أنها حرف زائد؛ لتأكيد المعنى؛ لجواز الاستغناء عنها دون خلل به.

واستدلوا على زيادتها: بأنها "لو كان لها موضع من الإعراب، لما تخطاها (الباء)، وعمل فيما بعدها"[٣].

وذهب بعض النحاة[٤]، **والمفسرين**[٥]: إلى أن (ما) اسمٌ، و﴿نَقْضِهِم﴾ بدل منها على بدل المعرفة من النكرة، و "التقدير فبفعل هو نقضهم للميثاق"[٦]، فهي نكرة تدل على الإبهام والعموم، فكأنه أبهم؛ ليذْهَبَ السامع مع عقله كل مذهب، ثم بَيَّن بالإبدال، "فعلى هذا الوجه لا تكون قد فصَلَتْ بين (الباء) وما تعمل فيه"[٧].

---

(١) **منهم:** المبرد، والفراء، والزجاجي، والنحاس، والفارسي، وابن الأثير. ينظر: المقتضب: ٥٢/٣، معاني القرآن: ٢٤٤/١، الجمل: ص(٣٢١)، إعراب القرآن: ١١/٢، التعليقة على كتاب سيبويه: ١٤/١، البديع في علم العربية: ٤٢٦/٢.

(٢) **منهم:** الواحدي، والقرطبي، وأبو السعود. ينظر: التفسير الوسيط: ١٦٧/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٣٧٩/٧، إرشاد العقل السليم: ١٦/٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥١/٤.

(٤) كابن كيسان فيما نقله عنه النحاس في إعراب القرآن: ٢٤٨/٣.

(٥) كالغزنوي في باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ص(٣٩٥).

(٦) المحرر الوجيز: ١٦٩/٢.

(٧) علل النحو: ص(٢٢٠).

وأنكر الغزنوي القول بزيادتها؛ تنزيهًا للقرآن الكريم عن الزيادة، وقدَّرَ المعني: "فبشيءٍ، أو أمرٍ عذبناهم أو لعناهم، ثم فسَّر ذلك بما هو بدل عنه من نقضهم الميثاق وكفرهم، وغير ذلك"(١).

وذهب بعض النحاة، والمفسرين(٢): إلى أن (ما) في الآية الكريمة تحتمل الوجهين؛ الحرفية والاسمية.

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجدها وردت في معرض الحديث عن نقض أهل الكتاب للعهود والمواثيق، وبيَّنتْ الآية أن جزاء ذلك كان لعنهم، وقسوة قلوبهم، فالمقام مقام تهديد ووعيد؛ ولذلك ناسبه زيادة (ما).

ومن هنا نلحظ القيمة الدلالية لـ(ما) الزائدة –على قول أكثر النحاة والمفسرين– ودورها في تأكيد النقض الموجب لحصول اللعن، وقسوة القلب؛ "تَمْكِنَةً في النفس من جهة حسن النظم، ومن جهة تكثيره للتوكيد"(٣)، فلما أدخل (مَا) قطعنا بأن اللعن لم يكن إلا لأجل نقض ميثاقهم(٤).

وبعدُ، فمما سبق يتبيَّنُ لي صحة ما ذهب إليه سيبويه في القول بزيادة (ما) في الآية الكريمة، والتي ربط من خلالها بين السياق وما تُقَرِّرُهُ القاعدة،

---

(١) باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: ص(٣٩٥).

(٢) **منهم**: السيرافي، وابن الوراق، وابن عطية، والعكبري، والهمذاني، والسمين الحلبي. ينظر: شرح الكتاب: ٣٥/٢، علل النحو: ص(٢١٩)، المحرر الوجيز: ١٦٩/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢٩١/١، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤١٧/٢، الدر المصون: ١٤٢/٤، ٢٢٢/٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣٧٩/٧.

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١٥٨/٣.

وقد دلَّ على ذلك شدة الترابط والتناسب بين المعنى الذي أفادته (ما) وبين المعنى العام للآية الكريمة، "فإن لها هنا تأثيرًا في حسن النظم، وتمكينًا للكلام في النفس، وبُعدًا به عن الألفاظ المبتذلة، فعلى هذا لا يكون حشوًا لا يفيد"(١).

ومع أنه يمكن الاستغناء عن الحرف الزائد دون أن يختَلَّ المعنى بحذفه إلا أن له فائدة تأكيد المعنى وبيانه، وتمكينه في النفس، فزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ولا يعني عدم إعمال الزائد لفظًا فيما بعده أنه لا يؤثِّرُ فيه معنًى، لا سيَّما وقوعه في القرآن الكريم الذي ينبغي فيه العدول عن هذا المصطلح؛ تعظيمًا وتنزيهًا له عن احتوائه لفظًا لا معنى له، فما من حرف ولا لفظ إلا وله تأثيره ومقصده ودلالته.

وأما من ذهبوا إلى أنها اسم نكرة، و﴿نَقْضِهِم﴾ بدل منه فـ "ليس بشيء؛ لأن إدخال (ما) وإخراجها واحد، ولو كانت اسمًا لوجب أن يزيد في الكلام معنًى لم يكن فيه قبل دخولها، وإذا كان دخولها كخروجها فالأولى أن تكون حرفًا زائدًا على ما ذهب إليه الأكثرون"(٢). والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الثانية: نوع (أنْ) الواقعة بعد ما يدل على ظنٍّ أو شبهه

"أنْ" باعتبار ما قبلها لها ثلاثة أحوال: إما أن يُقطع بأنها مصدرية، وليست مخففة من الثقيلة، وإما يُقطع بأنها ليست مصدرية بل مخففة من الثقيلة، وإما أن نُجَوِّز الوجهين فتكون محتملة للوجهين، وقرئ بالوجهين:

---

(١) سر الفصاحة: ص(١٥٦).

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٧٣/١.

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[1]، و(حَسِبُوا) بمعنى (ظنَّ)، فيجوز في المضارع بعدها الوجهان: الرفع على أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة، والنصب على أنَّ (أنْ) مصدرية"[2].

وقد نصَّ سيبويه على ذلك؛ حيث يقول: "فأما (ظنَنتُ، وحَسِبتُ، وخِلتُ، ورأيتُ) فإنَّ (أنْ) تكون فيها على وجهين: على أنها تكون (أنْ) التي تنصب الفعل، وتكون (أنَّ) الثقيلة، فإذا رَفعتَ قُلتَ: "قد حسِبتُ أنْ لا يقولُ ذاك"، و"أرى أنْ سيفعلُ ذاك"، ولا تدخل هذه السين في الفعل هاهنا حتى تكون (أنَّه)، وقال ﷻ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾، كأنكَ قلتَ: "قد حسِبتُ أنَّه لا يقول ذاك"، وإنما حَسُنت (أنَّه) هاهنا؛ لأنك قد أثبَتَّ هذا في ظنِّكَ كما أثبَتَّهُ في عِلْمِك، وأنك أدخلتَهُ في ظنِّكَ على أنه ثابتٌ الآن كما كان في العِلْم، ولولا ذلك لم يحسُنْ (أنَّك) هاهنا ولا (أنَّه)، فجرى الظن هاهنا مُجرَى اليقين؛ لأنه نفيه، وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة (خَشِيتُ، وخِفتُ)، فتقول: "ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك"[3].

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أنَّ (أنْ) إذا وقعت بعد ما يدُلُّ على ظنٍّ أو شبهه، كـ(ظنَنتُ، وحسِبتُ، وخِلتُ، ورأيتُ) جاز فيها وجهان؛ الأول: أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، والفعل قبلها

---

(1) سورة المائدة: من الآية (٧١).

(2) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ص(٢٦٤).

(3) الكتاب: ١٦٦/٣، ١٦٧.

على أصله يدل على الظن والرجاء؛ لأن "معناها الطمع والرجاء المنافيان لمعلوم التَحقُّق"[١]، فتكون بمنزلة (خَشِيتُ، وخِفتُ).

والثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة والفعل مرفوع بعدها؛ إجراءً للظن مُجرَى العِلْمِ، فناسب معنى (أنْ) المخففة التي تفيد تحقيق الكلام، "وإنَّما جاز الوجهان؛ لأنَّ الظنَّ إن رجح فيه التحقُّق أُجرِي مُجرَى العِلْم، وإن رجح فيه الرجاء والشك لم يَجرِ مُجرَى العِلْم وعملت حينئذ"[٢].

ثم ذكر أنه إذا اقترن الفعل بعد (أنْ) بالسين تعيَّنَ الرفع، وأن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة؛ لوقوعها بعد العِلْم، ويلزمها حينئذٍ التعويض "بلا، والسين، وسوف"[٣] من تخفيفها، وحذف اسمها؛ و"لأنهم كرهوا أن يليها الفعل وليس من حكمها أن تدخل عليه، ففصلوا بينهما"[٤].

ونَلْحَظُ مما سبق إدراك سيبويه لأهمية السياق ودوره في الربط بين القاعدة النحوية وبين تحديد المعنى الدلالي لهذه الأفعال، مما يترتب عليه اختلاف التوجيه الإعرابي أيضًا، سواء أكان مقتضى الحال للظنِّ والشكِّ أم للتيقُّن والعِلْم.

---

(١) الكناش في فني النحو والصرف: ١٢/٢.

(٢) السابق.

(٣) الأصول: ٢٠٩/٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٧/٨.

وفي قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ قراءتان؛ قراءة الجمهور بنصب ﴿تَكُونَ﴾، وقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع[1].

"فالرفع على أن الحسبان بمعنى العِلْم، و(أنْ) المخففة من الثقيلة العاملة في الأسماء، و(لا) عوض من الذاهب، والتقدير: (وحسبوا أنه لا تكونُ فتنة)، والنصب على الشك بإجرائه مُجرَى الخوف، و(أنْ) العاملة في الفعل النصب"[2].

"وإذا كان اللفظ محتملاً لكل واحد من هذين المعنيين لا جرَمَ ظهر الوجه في صحة كل واحدة من هاتين القراءتين"[3].

ومع أن وجود الفصل بين (أنْ) والفعل يؤيده قراءة الرفع؛ لأنه لا يُفصَلُ إلا بعد (أنْ) المخففة من الثقيلة؛ تعويضًا لها عن حذف النون والاسم، إلا أن ذلك لم يمنع ورودها ناصبة أيضًا كما تؤيده قراءة النصب دون الاعتداد بـ(لا)، فالاعتبار إذًا بالمعنى دون اللفظ.

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجد قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ﴾ يحتمل وجهين من المعنى؛ إما على تنزيل الحسبان منزلة العِلْم واليقين، فناسب وقوع (أنْ) المخففة الموضوعة للتوكيد بعدها، "فهي ملائمة في

---

(1) **ينظر في القراءة:** الحجة للقراء السبعة: ٢٤٦/٣، حجة القراءات لابن زنجلة: ص(٢٣٣).

(2) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥٥/٤، ٥٥٦.

(3) مفاتيح الغيب للرازي: ٦٠/١٢.

المعنى لما ثبَتَ واستقرَّ من الأفعال؛ لأن التوكيد لا يقعُ بما لا يثبُتُ في النفوس"[١]، ويؤيده قراءة الرفع.

وإما على جريانه على بابه من إفادة الظن والشك، فناسبه وقوع (أنْ) الناصبة للفعل؛ لأنها "ليست من التوكيد في شيء، وهي مع ذلك تَصرِفُ الفعل إلى الاستقبال الذي لا ينحصرُ وقتُه، فهي بهذا ملائمة للفعل الذي ليس بثابت، نحو: الطمع والرجاء والخوف والتمنِّي والإشفاق والاشتهاء"[٢]، ويؤيده قراءة النصب.

فالمعنى على قراءة النصب وإبقاء الحسبان على بابه من إفادة الظن والشك: أن هؤلاء الذين أُخِذ عليهم الميثاق من بني إسرائيل "ظنُّوا وقدَّروا ألا تقع بهم عقوبة وعذابٌ في الإصرار على الكفر بقتل الأنبياء، وتكذيب الرُّسل"[٣]؛ "اغترارًا بقولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[٤]، وإنما اغتروا بطول الإمهال"[٥].

وعلى قراءة الرفع وتنزيل الحسبان منزلة العِلْم واليقين: أنهم "قطعوا بذلك واعتقدوه دون أن يكونوا نافين للفتنة على سبيل الرجاء والطمع، فلما كان

---

(١) الأمالي الشجرية: ٣٨٤/١.

(٢) السابق: ٣٨٥/١.

(٣) التفسير الوجيز للواحدي: ص(٣٢٩).

(٤) سورة المائدة: من الآية (١٨).

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩٧/٨.

كذلك نزل حسبانهم؛ لقوته في صدورهم وثبوته في نفوسهم منزلة العِلْم واليقين، كأنه قيل: "وعَلِمُوا أنَّه لا تكونُ فتنةٌ"(١).

وبعدُ، فمما سبق يتبيَّنُ لي جواز الوجهين في (أنْ) المسبوقة بأفعال الظن والشك؛ فإما أن تكون مخففة من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع؛ إجراءً لأفعال الظن مُجرَى العِلْم، وإما أن تكون مصدرية ناصبة وأفعال الظن باقية على بابها، وقد وردت الآية الكريمة بالوجهين بنصب الفعل على الأصل؛ لأن (حَسِبَ) في أصل وضعها لغير المُتَيقِن، وبالرفع على أن تكون بمعنى العِلْم، و(أنْ) مخففة من الثقيلة؛ لأنها لا تقع بعد الظنِّ.

"فَعُلِم أن التعديل في كون (أنْ) ناصبة، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ"(٢).

وكون (أنْ) مصدرية ناصبة للمضارع هو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم؛ لأن التأويل خلاف الأصل، و "الأصل بقاء الظنِّ على بابه؛ لأن الرفع يلزَمُ عليه تأويل الفعل باليقين"(٣)؛ ولهذا الترجيح أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾(٤) بحذف النون، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فقرئ بالوجهين(٥).

---

(١) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٧٦/٢.

(٢) التصريح: ٣٦٦/٢.

(٣) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ص(٦٧).

(٤) سورة العنكبوت: من الآية (٢).

(٥) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ص(٦٤)، التصريح: ٣٦٦/٢.

"فما أجمعوا عليه أولى وأرجح مما اختلفوا فيه، فحينئذٍ ما وقع فيه الخلاف يُرجَّحُ بما أجمعوا عليه، ولكن القراءة سنة متبعة، فيقرأ بهذا، ويقرأ بهذا، ولا يُنكِر هذا على ذاك"[١]. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الثالثة: وجوب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت محكية بالقول

من المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إنَّ) أن تقع محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[٢]؛ "لأن المُحكَي بالقول لا يكون إلا جملة، أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت همزتها، نحو: (أخصك بالقول أنك فاضل)، ونحو: (أتقول أن زيدًا عاقل)، فإنها في الأول للتعليل، أي: لأنك فاضل، وفي الثاني للقول بمعنى الظن"[٣].

وقد نصَّ سيبويه على ذلك مؤكدًا كلامه بما نقله عن يونس في سؤال له، وفي ذلك يقول: "هذا باب من أبواب (إنَّ)، تقول: "قال عمرو إنَّ زيدًا خير منك"؛ وذلك لأنك أردت أن تَحكِيَ قوله، ولا يجوز أن تُعمِلَ قال في (إنَّ) كما لا يجوز لك أن تُعمِلها في (زيد) وأشباهه إذا قلت: "قال زيد عمرو خير الناس"، فـ(إنَّ) لا تعمل فيها (قال) كما لا تعمل (قال) فيما تعمل فيه (إنَّ)؛ لأن (أنَّ) تجعل الكلام شأنًا، وأنت لا تقول: "قال الشأن متفاقمًا"، كما تقول: "زعم الشأن متفاقمًا"، فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية.

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: ص(٢٦٤).

(٢) سورة مريم: من الآية (٣٠).

(٣) التصريح: ٣٠١/١.

ومثل ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[1]، وقال أيضًا: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[2]، وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وسألت يونس عن قوله: "متى تقول أنه منطلق؟"، فقال: إذا لم تُرِد الحكاية وجعلت تقولُ مثل تظُنُّ، قلت: "متى تقولُ أنَّك ذاهبٌ"، وإن أردت الحكاية قلت: "متى تقولُ إنَّك ذاهبٌ"[3].

استشهد سيبويه في النص السابق بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على أنه يجب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت محكية بالقول، ويُفهَمُ من كلامه الذي أكَّدَه بجواب يونس عن سؤاله: أن ضابط كسر همزة (إنَّ) أو فتحها هو القصد، ودلالة معنى الجملة، فإذا أراد المتكلم حكاية اللفظ بصورته الأولى على سبيل التيقُّنِ منه كانت الجملة مستأنفة، ووجب كسر همزة (إنَّ)؛ لأن "ما بعد (قال) بمنزلة كلام مبتدأ، والاعتمال به حكاية لفظ اللافظ المَحكِي عنه"[4]، وإذا جرى القول مُجرَى الظنِّ وجب فتح همزتها، وعمل فيها القول؛ لأنها في تأويل المصدر، فالجملة بعد القول تحتمل الحكاية وغيرها، ويُفرِّقُ بينهما سياق الحال ودلالته.

---

(1) سورة البقرة: من الآية (٦٧).

(2) سورة المائدة: من الآية (١١٥).

(3) الكتاب: ١٤٢/٣.

(4) شرح الكتاب للسيرافي: ٣٦٨/٣.

وقد ذكر سيبويه أن (أنَّ) تجعل الكلام شأنًا، ومثَّل لذلك بقوله: "قال الشأن متفاقمًا"، و"زعم الشأن متفاقمًا"، "يعني أنك إذا قلت: "قال زيدٌ أن عمرًا خيرُ الناس" تَخرَّجَ عن حكاية كلامه، فصار بمنزلة: "عرِفَ زيدٌ شأن عمرو وفهمه"، و"زَعَم زيدٌ الشأنَ متفاقمًا"، وليس ذلك بحكاية، إنما هو اعتقاد لأمر وليس بحكاية"(١).

وعليه فإن (أنَّ) وما دخلت عليه بمنزلة المفرد، متعلقة بما قبلها من حيث المعنى؛ لأنها "تجعل الكلام شأنًا وقصة وحديثًا ... فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل، أو تكون مبنية على قبلها، لا تريد بها الابتداء"(٢).

ومما يدلُّ على أن مآل الحكم على جملة القول هو السياق وانسجام المعنى وائتلافه أن الجملة المستأنفة المُصدَّرَة بـ(إنَّ) المكسورة الهمزة الواقعة بعد القول قد تكون منقطعة عما قبلها فلا تُحكَى؛ لفساد المعنى على الحكاية، "نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(٣) الواقعة بعد: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، فجملة: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب وليست محكية بالقول حتى يكون لها محل، وإنما المَحكِيُّ بالقول محذوف، تقديره: (إنه مجنون أو شاعر)، أو نحو ذلك"(٤).

---

(١) السابق.

(٢) الأصول في النحو: ٢٦٥/١.

(٣) سورة يونس: من الآية (٦٥).

(٤) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ص(٨٥).

والجملة الواقعة بعد القول المجرد من معنى الظنِّ فيما استدلَّ به سيبويه في محل نصب على المفعولية للقول، فإن كان القول بمعنى الظنِّ فإنه لا يعمل في مَحلِّ الجملة، وإنما يعمل في مفرداتها؛ لأنها في تأويل المصدر(١).

وإنما كُسِرَت همزة (إنَّ) بعد القول المجرد من معنى الظن؛ لأنه تعتقبه الجملتان؛ الاسمية والفعلية، نحو: (قال زيد عمرو منطلق)، و(قال زيد انطلق عمرو)(٢)، وكانت عوامل الأسماء تعمل في موضع المفتوحة؛ إذ كانت في تأويل الاسم، ولا تعمل في موضع المكسورة؛ لأنها في تأويل الجملة، لا يعمل فيها عامل؛ لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، فإذا اختص المكان بأحد القبيلين؛ كان مبنيًّا على ما قبله، وكان معمولاً له(٣).

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجدها وردت في شأن الحديث عن قصة المائدة، وإليها تُنسَبُ السورة، وهي مما امتن الله به على رسوله سيدنا عيسى عليه السلام لما أجاب دعاءه بنزولها، فأنزلها الله عليهم آية ودلالة معجزة، وحجة قاطعة(٤).

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية للشيخ خالد: ص(٥٥).

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٩٢٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٢٨/٤، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس: ٩٢٨/٢.

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير: ٢٢٥/٣.

وجملة القول: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ﴾ جواب عما اقتضاه سؤالهم بنزول المائدة، وإخبار قاطع بحدوثها، ودليل على كمال قدرته تعالى، وأنه منجز وعده لا محالة، فالجملة مجردة من معنى الظنِّ، لا تَحتمِلُ شكًّا أو تأويلاً؛ لذلك كانت الجملة محكية مستأنفة، ووجب كسر همزة (إنَّ).

ويدل على أن الجملة هنا مجردة من معنى الظنِّ أنه ﷻ أكَّد القول بعدة طرق، منها:

"حرف (إنَّ) في قوله: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾، ومنها: المصدر في قوله: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا﴾[1]؛ إذ المفعول المطلق هنا؛ لتأكيد وقوع الفعل وهو العذاب، ومنها: وصف هذا العذاب بأنه لا يعذب مثله لأحد من العالمين"[2].

ومنها استعمال صيغة اسم الفاعل الدال على تحقق الإنزال وثبوته، وفي جعلِه خبرًا "تحقيقٌ للوعد، وإيذان بأنه تعالى منجزٌ له لا محالة من غير صارفٍ يَثنيه ولا مانعٍ يَلويه، وإشعارٌ بالاستمرار، أي: إني مُنزِّلُ المائدة عليكم مراتٍ كثيرة"[3].

([1]) **اسم مصدر بمعنى:** التعذيب، وقيل: مصدر بحذف الزوائد. ينظر: تفسير أبي السعود إرشاد العقل السليم: ٣/٩٩.

([2]) التفسير الوسيط للطنطاوي: ٤/٣٤٢.

([3]) إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ٣/٩٩.

"ولو جاز أن يقول: ﴿إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾، ثم لا ينزلها عليهم جاز أن يقول: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ثم يكفر منهم بعد ذلك فلا يعذِّبُه، فلا يكون لوعده ولا لوعيده حقيقة ولا صحة، وغير جائز أن يوصف ربنا تعالى بذلك"(١).

فالبنية الدلالية واللفظية في الآية الكريمة قويَّة الصياغة، مترابطة ومتسقة في بيان المعنى، وتأكيد وقوعه، وتجريده من معنى الظنِّ والشكِّ؛ "لأن ذلك منه تعالى خَبَرٌ، ولا يكون منه خلاف ما يُخبِرُ"(٢).

وقي قوله: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾ ثلاث قراءات؛ الأولى: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾- بتشديد الزاي- من التنزيل، وهي تفيد التكثير أو التدريج كما تُنبِئ عن ذلك صيغة التفعيل، والتفعيل يدل على التكرير مرة بعد أخرى، وبهذه القراءة قرأ ابن عامر، وعاصم، ونافع.

والثانية: ﴿مُنْزِلُهَا﴾ بالتخفيف من الإنزال المفيد لنزولها دفعة واحدة(٣)، **وقيل:** "وجه التخفيف أنَّه قال: ﴿أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً﴾، فقال: ﴿إِنِّي مُنْزِلُهَا﴾ فيكون الجواب كالسؤال.

---

(١) جامع البيان للطبري: ١٣١/٩.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: تفسير البغوي: ١١٨/٣، مفاتيح الغيب للرازي: ١٤٠/١٢.

ومن قال: ﴿مُنَزِّلُهَا﴾؛ فلأنَّ (نزَّل، وأَنْزَل) قد استُعمِل كلٌّ واحد منهما موضع الآخر، قال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾[1]، وقال: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[2] ... فقد صار كل واحد من هاتين اللفظتين يُستعمَلُ موضع الأخرى"[3].

والثالثة: قراءة الأعمش، وطلحة بن مصرف، ﴿إِنِّي سَأُنزِلُهَا﴾ بسين الاستقبال[4].

وبعد، فمما سبق يتبيَّنُ لي الترابط القوي بين دلالة معنى القَوْلِ في الآية الكريمة وبين القاعدة النحوية التي ذكرها سيبويه. والله تعالى أعلى وأعلم.

المسألة الرابعة: مجيء (أنْ) مفسرة

تأتي (أنْ) مفسرة بأربعة شروط؛ أحدها: أن تُسبَقَ بجملة، والثاني: أن تتأخَّرَ عنها جملة، فلا يجوز: (ذكرتُ عسجدًا أنْ ذهبًا)، بل يجب الإتيان بـ(أيّ)، أو ترك حرف التفسير، والثالث: أن تكون الجملة السابقة متضمنة معنى القول دون حروفه، والرابع: أن لا يدخل عليها حرف جَرٍّ لا لفظًا ولا تقديرًا، نحو: (كتبتُ إليه بأنِ افعل)[5].

---

(1) سورة آل عمران: من الآية (٣).

(2) سورة آل عمران: من الآية (٤).

(3) الحجة للقراء السبعة: ٢٨٢/٣.

(4) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ٢٦١/٢، البحر المحيط: ٦٢/٤.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ص(٣١٣)، مغني اللبيب: ص(٤٣).

وتأتي (أنْ) مفسرة على مذهب سيبويه[1]، والبصريين[2]، واحتجَّ سيبويه بوروده كثيرًا في القرآن؛ حيث يقول: "باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلة (أيّ)، وذلك قوله ﷻ: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ﴾[3]، زعم الخليل أنه بمنزلة (أيّ)؛ لأنك إذا قلت: "انطلقَ بنو فلان أنِ امشُوا"، فأنت لا تريد أن تخبرَ أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[4]، وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما قوله: "كتبتُ إليه أنِ افعلْ"، و"أمرتُهُ أنْ قُمْ"، فيكون على وجهين: على أن تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تَصِلُ (الذي) بتفعَلُ إذا خاطبتَ حين تقول: "أنت الذي تفعلُ"، فوصلت (أنْ) بـ(قُمْ)؛ لأنه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) بـ(تقولُ) وأشباهها إذا خاطبتَ، والدليل على أنها تكون (أنْ) التي تنصب، أنك تُدخِل (الباء)، فتقول: "أوعزتُ إليه بأنِ افعلْ"، فلو كانت (أي) لم تدخلها (الباء) كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة (أي)، كما كانت بمنزلة (أي) في الأول، وأما قوله ﷻ: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ

---

(1) الكتاب: ١٦٢/٣، ١٦٣.

(2) ينظر: المقتضب: ٣٥٨/٢، ٣٥٩، المفصل: ص(٣٢٠)، التبصرة والتذكرة: ٤٦٦/١، شرح الكتاب لابن خروف: ص(٢٤١)، شرح التسهيل لابن مالك: ٥١/٤، الهمع: ٣٢٦/٢.

(3) سورة ص: من الآية (٦).

(4) سورة المائدة: من الآية (١١٧).

﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[١]، وآخر قولهم: "أن لا إله إلا الله"، فعلى قوله: "أنَّه الحمد لله"، و"لا إله إلا الله"، ولا تكون (أنْ) التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يُبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون (أي)؛ لأن (أي) إنما تجيء بعد كلام مُستغنٍ، ولا تكون في موضع المبنِي على المبتدأ"[٢].

استشهد سيبويه في النصين السابقين بقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ -إلى جانب الشواهد الأخرى- على جواز مجيء (أنْ) مفسرة بمعنى (أي)؛ لوروده كثيرًا في القرآن الكريم، "فأنْ بمعنى (أي)، وهي تفسير ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي﴾؛ لأن في الأمر معنى القول، ولو قلت: "ما قُلتُ لهم إلا ما قُلتَ لي أنِ اعبدوا الله" لم يَجُزْ؛ لأنه قد ذكر القول"[٣].

ثم ذكر أنه لو اتصل بـ(أنْ) شيء من صلة الفعل، كحرف الجر فإنها تكون حينئذٍ مصدرية؛ لتعلقها بما قبلها، ولا بد في الجملة المُفسِّرة أن تقع بعد جملة تامة مستقلة عما بعدها، فإذا "قلت: "كتبْتُ إليه أنِ افعلْ"، و"أمرتُهُ أنْ قُمْ"، ففيه وجهان؛ أحدهما: أنَّ (أنْ)، وفعل المصدر بعدها بمنزلة المصدر وموضعها نصب أو خفض، ومعناه: "كتبْتُ إليه بأنِ افعلْ"، وأمرتُهُ بأنْ قُمْ"، وحُذِفت (الباء).

---

(١) سورة يونس: من الآية (١٠).

(٢) الكتاب: ١٦٢/٣، ١٦٣.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٤٠١/٣.

والوجه الآخر: أن تكون (أنْ) بمعنى (أيّ) فلا تدخل فيه (الباء)؛ لأن (الباء) إذا دخلت صارت (أنْ) داخلة في الفعل الذي قبلها وهي جملة واحدة، وإذا كانت بمعنى (أيّ) فهي جملة تُفسِّرُ الجملة التي قبلها، وشَبَّه سيبويه وصل (أنْ) بالأمر والنهي كوصل (الذي) بفعل المخاطب حين تقول: "أنتَ الذي تفعَلُ"، و"أنتَ الذي تقولُ"[1].

ثم ذكر أن (أنْ) المفسرة لا يصح وقوعها في موضع المبني على المبتدأ؛ لتعلقها به؛ لأنها خبرٌ للمبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فهي لم تقع بعد جملة تامة مستقلة عما بعدها، والتفسير يكون بجملة غير الأولى، ولا يجوز أن تكون مصدرية ناصبة أيضًا؛ لأن الناصبة لا يُبتدَأ بعدها الأسماء؛ ولذلك أوَّلها على (أنْ) المخففة من الثقيلة، والتقدير: (أنَّهُ الحمدُ للهِ).

وذهب الكوفيون[2]: إلى أن (أنْ) لا تكون تفسيرية، وحين يظن بها ذلك فإنها تكون مصدرية، أو مخففة من الثقيلة إن دخلت على الجملة الاسمية.

وجعل ابن هشام مذهب الكوفيين في إنكار (أنْ) التفسيرية متجهًا عنده؛ "لأنه إذا قيل: "كتبْتُ إليه أنِ قُمْ"، لم يكن (قُمْ) نفس (كتبْتُ) كما كان الذهب نفس العسجد"[3].

---

(1) السابق.

(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٩٩/٢، التبصرة والتذكرة: ٤٦٦/١، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: ص(٩٢)، مغني اللبيب: ص(٤٣)، البرود الضافية: ص(١٨٦٧)، الهمع: ٣٢٦/٢.

(3) مغني اللبيب: ص(٤٣).

وردَّ البصريون مذهبهم بنحو قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾، فلا يصح تقدير (أنْ) مصدرية إلا بتأويل بعيد، أي: (المشيُ خيرٌ لكم)، وبأنها لا تعمل في المضارع، بخلاف المصدرية فهي عاملة فيه، نحو: (كتبتُ إليه أنْ لا تقومَ)[١]، وبأنها لا تفتقر إلى ما قبلها[٢].

وقد وقعت (أنْ) في الآية الكريمة: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ بعد القول الصريح بلفظه ومعناه؛ وللنحاة في هذه المسألة قولان؛ الأول: أن تكون مُفسِّرة، والثاني: أن تكون مصدرية، وفي كونها مُفسِّرة والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ثلاثة أوجه:

الأول: ما ذهب إليه الزمخشري[٣]، واختاره الإربلي، والبيضاوي، والشوكاني[٤]: أنها مُفسِّرة لقوله: ﴿مَا قُلۡتُ﴾، والقول هنا مؤول بالأمر؛ "لأن معنى ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾: (ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به)، حتى يستقيم تفسيره بـ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡ﴾"[٥].

---

(١) ينظر: البرود الضافية: ص(١٨٦٧).

(٢) ينظر: الهمع: ٣٢٦/٢.

(٣) الكشاف: ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: ص(٩٣)، أنوار التنزيل: ١٥١/٢، فتح القدير: ١٣٤/٢، ١٣٥.

(٥) الكشاف: ٣١٧/٢.

ومنع الزمخشري أن تكون (أنْ) مُفسِرة لـ(قلت) دون تأويل؛ لأن فعل القول يُحكَى بعده الكلام دون أن يتوسط بينهما حرف التفسير، فلا تقول: "ما قُلتُ لهم إلا أنِ اعبدوا اللَّه"، ولكن تقول: "ما قُلتُ لهم إلا اعبدوا اللَّه"(١).

واستحسنه ابن هشام في المغني؛ حيث قال: "وهو حسن، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ألا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره"(٢).

والثاني: أن (أنْ) مفسرة لقوله: ﴿أَمَرْتَنِي﴾؛ لأن الأمر مُتَضمِّنٌ معنى القول دون حروفه، قاله السيرافي، والباقولي، وابن عاشور(٣).

ومنع الزمخشري أن تكون (أنْ) مفسرة لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾؛ لأن فعل الأمر مسند إلى ضمير الله ﷻ، "فلو فسرته بـ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ لم يستقم؛ لأن الله تعالى لا يقول: "اعبدوا الله ربى وربكم"(٤).

والثالث: أنها مُفسِرة للضمير في قوله (به)، وفي (أَمَرْتَ) معنى القول، وذهب إليه الفخر الرازي(٥)، والرضي(٦)، فـ "(أنْ) مُفسِرة والمُفسِّر هو (الهاء) في (به) الراجع إلى القول المأمور به، والمعنى: "ما قلت لهم إلا قولًا أمرتني به"، وذلك القول هو أن أقول لهم: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ...

---

(١) السابق: ٣١٦/٢.

(٢) مغني اللبيب: ص(٤٣).

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٤٠١/٣، إعراب القرآن: ٧٩٦/٣، التحرير والتنوير: ١١٦/٧.

(٤) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٥) مفاتيح الغيب: ١٤٤/١٢.

(٦) شرح الكافية: ٤٣٨/٤.

وكان الأصل أن يقال: "ما أمرتهم إلا بما أمرتني به" إلا أنه وضع القول موضع الأمر "[١].

وقد اعترض أبو حيان على الزمخشري وغيره ممن جوَّزوا كون (أنْ) مُفسِّرة في الآية الكريمة، وقال بوجوب كونها مصدرية، والجملة بعدها لها محل من الإعراب؛ "لأنها جاءت بعد (إلَّا)، وكل ما كان بعد (إلَّا) المستثنى بها فلا بد أن يكون له موضع من الإعراب، و(أنْ) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب"[٢]، ووافقه السمين الحلبي في اعتراضه في كون (أنْ) مصدرية بعد (إلَّا)؛ "لأنها إيجاب بعد نفي فيستدعي تَسَلُّط ما قبلها على ما بعدها"[٣].

ومنع العكبري كون (أنْ) مُفسِّرة في الآية الكريمة؛ "لأن القول قد صُرِّح به، و(أيّ) لا تكون مع التصريح بالقول"[٤].

القول الثاني أن تكون مصدرية، وللنحاة فيها ثلاثة أوجه:

الأول: ما ذكره الزجاج، وابن عطية، وابن الأنباري، والهمذاني، والقرطبي[٥]: من كون (المصدر المؤول من (أنْ) وصلتها في موضع

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٤٤/١٢.

(٢) البحر المحيط: ٦٥/٤.

(٣) الدر المصون: ٥١٧/٤.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٣٢١/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٣/٢، المحرر الوجيز: ٢٦٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١١/١، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٣٤/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٨.

نصبٍ على البدل من (ما)، و "المعنى: "ما قُلتُ لهم شيئًا إلا أنِ اعبدوا اللَّه"، أي: "ما ذكرتُ لهم إلا عبادة اللَّه"[١].

والثاني: ما ذكره الزمخشري، وجوَّزه الهمذاني، والدماميني[٢]: من كون المصدر المؤول من (أنْ) وصلتها وهو ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ في موضع جرٍّ عطف بيان للضمير في (به).

والثالث: ما جوَّزه الزجاج، وابن عطية، واختاره ابن هشام[٣]: من كون المصدر المؤول من (أنْ) وصلتها في موضع جرٍّ على البدل من الهاء المجرورة في (به)، ومنع ابن هشام الوجهين السابقين، فقال:

"ولا أنْ تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على (الهاء) في (به)، ولا بدلًا من (ما)، أما الأول؛ فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا يُنعَت كذلك لا يُعطَف عليه عطف بيان، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولًا عن هذه النكتة ... وأما الثاني؛ فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول، نَعَمْ إنْ أُوِّلَ القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع"[٤].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٢٢٣.

(٢) ينظر: الكشاف: ٢/٣١٧، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/٥٣٤، شرح مغني اللبيب: ١/١٣٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٢٣، المحرر الوجيز: ٢/٢٦٣، مغني اللبيب: ص(٤٤).

(٤) مغني اللبيب: ص(٤٤).

وبالنظر إلى المعنى الدلالي للآية الكريمة نجدها وردت في سياق الجواب عن السؤال السابق لسيدنا عيسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[1]، فجاء الجواب على لسان سيدنا عيسى عليه السلام بإثبات العبودية لله تعالى بعد انتفائها عنه بقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾؛ لينفي أنه لم يقل قولاً غير ما أُمِرَ به، وزاد ذلك بيانًا وتوضيحًا بحرف التفسير (أنْ) في قوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟﴾، أي: (ما أمرتهم إلا بعبادة الله)؛ لذا يبدو التلاحم والترابط بين كون (أنْ) مُفسِّرة لما قبلها وبين المعنى العام الذي تُقِرُّه الآية الكريمة وتؤكده.

فالآية الكريمة "استئنافٌ مَسوقٌ لبيان ما صدر عنه، قد أُدرج فيه عدم صدورِ القول المذكورِ عنه على أبلغِ وجهٍ وآكَدِه؛ حيثُ حُكِمَ بانتفاء صدور جميع الأقوالِ المغايِرَةِ للمأمور به، فدخل فيه انتفاء صدور القولِ المذكور دخولاً أوَليًّا، أي: "ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به"[2].

ومع أن لفظ القول في قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ مؤول بالأمر عند البعض، وأن المعنى (ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به) "إلا أنه قيل: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾؛ نزولًا على قضية حسن الأدب؛ لئلا يجعل ربه سبحانه ونفسه معًا آمرين،

(١) سورة المائدة: من الآية (١١٦).

(٢) إرشاد العقل السليم: ١٠١/٣.

ومراعاة لما ورد في الاستفهام، ودلَّ على ذلك بإقحام (أنْ) المفسرة في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ﴾"[1].

وبعدُ، فمما سبق يتبين لي صحة مذهب سيبويه في جواز استعمال (أنْ) مفسرة بمعنى (أيّ)؛ لورود السماع به في القرآن الكريم.

كما يبدو لي صحة وقوع (أنْ) مُفسِرة بعد القول الصريح كما ورد في الآية الكريمة، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، والذي سوغ ذلك تأويله بمعنى (الأمر) كما قال الزمخشري.

"وهذا التوجيه هو الشائع بين أهل العلم، حتى جعلوا الآية مثالًا لحكاية القول بالمعنى، وهو استعمال فصيح"[2].

كما يجوز أيضًا أن تكون (أنْ) مصدرية، والجملة بعدها لها محل من الإعراب؛ لوقوعها بعد (إلَّا) المستثنى بها، مما يستدعي تَسَلُط ما قبلها على ما بعدها. والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(1) روح المعاني: ٦٨/٧.

(2) التحرير والتنوير: ١١٦/٧.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبَعْدُ:

فقد وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث، وقد أنعم الله عليَّ بالبحث في كتابه العزيز، هذا النص المُعجِز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أوثق النصوص حُجَّةً واستدلالاً على صحة قواعد اللغة وتثبيت أحكامها، وقد أسفر البحث عن عدة نتائج تَتَجلَّي فيما يأتي:

١- كشف البحث عن الدور الرئيس لعلم النحو في فهم النَّصِّ القرآني، وأظهر الترابط الشديد والصلة القوية بين الإعراب والمعنى؛ وأن مراعاة المعنى لها الدور الأول والرئيس في تمايز معاني التراكيب وإعرابها، وأن تلك الصلة الوثيقة بينهما هي المُعوَّل عليها في فهم كتاب الله تعالى، وتفسيره تفسيرًا صحيحًا يقف على دلالات النَّصِّ، ووجوه إعجازه في ضوء قواعد اللغة وضوابطها.

٢- أوضح البحث أن ما يعتور التراكيب النحوية من تغيير بالحذف أو الزيادة أو التقديم والتأخير إنما دلَّ عليه المعنى، وأرشد إليه السياق.

٣- أثبت البحث أن النحاة الأوائل قد اهتموا بالجانب الدلالي للألفاظ والتراكيب، وأنزلوه المنزلة التي يستحقها، واعتبروه أساسًا في جلاء المعاني، وبناء قواعد اللغة وتأصيلها، وتثبيت أحكامها من خلال ربط الإعراب بالمعنى، وقد ظهر ذلك في ثنايا البحث من خلال أسئلة سيبويه لشيخيه يونس والخليل -رحمهما الله- وتوجيههما له في بناء قواعد اللغة بما يقتضيه السياق، ويتطلبه المعنى، ويتفق مع حال المتكلم والمخاطب.

٤- أظهر البحث أن سيبويه قد فَطِنَ إلى العلاقة القوية التي تربط النحو بالمعنى كما تربطه بالألفاظ وضبط أواخرها، وإلى أهمية السياق في الربط بين القاعدة النحوية وما تحمله الألفاظ والتراكيب من معانٍ ودلالات، وبناءً على هذه العلاقة قرَّر سيبويه أحكامه، وأثبت قواعده، وبرهن على صحة مذهبه، ويدل على ذلك بعض الأحكام التي قرَّرها سيبويه مراعاة للمعنى، ومنها -على سبيل المثال-:

- حُكْمُه بوجوب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت محكية بالقول والجملة مستأنفة، ووجوب فتحها إذا جرى القول مُجرَى الظن، وعمل فيها القول، فالجملة بعد القول تحتمل الحكاية وغيرها، إما على سبيل التيقن وإما على سبيل الظن، ويُفَرِّقُ بينهما سياق الحال ودلالته.

- حُكْمُه بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾؛ حيث حكم بزيادتها مراعاة للمعنى؛ إذ لم تُحدِث معنًى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد.

- حُكْمُه على اسم الفاعل إذا خُفِّف بحذف النون والتنوين وعاقبته الإضافة بعد حذفهما أنه باقٍ على معناه في الدلالة على الحال أو الاستقبال دون تغيير، وأنه يجري مُجرَى المضارع في المعنى والعمل؛ لأن التنوين منويٌ فيه.

- حُكْمُه على (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ إذا وقعت بعد ما يدل على ظنٍّ أو شبهه أنها تكون على وجهين من الإعراب: ناصبة للمضارع والفعل قبلها للظنِّ والرجاء، ومخففة من الثقيلة والفعل قبلها للعلم والتيقُّن، والحَكَمُ في ذلك هو دلالة المعنى والسياق.

٥- على الرغم من أهمية الشاهد القرآني، وأنه يُمَثِّلُ أعلى مراتب الاستشهاد بين أنواع الشواهد الأخرى؛ إلا أنَّ الشواهد الشعرية والنثرية قد تصدَّرَتْ شواهد الكتاب، وفاق عددها شواهد القرآن الكريم وقراءاته، ويرجع ذلك -كما ذُكِر سابقًا- إلى أن هذه الشواهد لا تمتاز بما امتازت به الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية من قدسية جعلت كثيرًا من علماء اللغة يترددون في الاستدلال بها؛ ولذلك آثروا الاعتماد على غيرهما من كلام العرب شعرًا ونثرًا.

٦- أكَّدَ البحث أن الحرف الزائد إنما سُمِّيَ زائدًا؛ لأن سقوطه في اللفظ لا يُخِلُّ بالمعنى، لا لعدم إفادته معنًى كما قال الفارسي، وإنما له فضل تأكيد المعنى وبيانه، وتمكينه في النفس.

٧- أوضح البحث أن بعض الاستعمالات اللغوية قد تخرج عن أصلها إلى استعمال آخر؛ لغرض دلالي تُفصِحُ عنه معطيات النص ودلالة السياق إذا صَحَّ المعنى دون لَبْسٍ، كما في استعمال لفظ الجمع في موضع لفظ المثنى، فقد انعقد الإجماع على جوازه عند وجود القرينة المعنوية التي تدفعُ الخلط واللبس بين المعاني، وتقطعُ بصحة المعنى المراد، مما يدُلُّ على سعة اللغة ومرونتها، وتعدد استعمالاتها، وقدرتها على الإيفاء بأي غرض.

٨- تنوَّع منهج سيبويه في عرض واستخدام الشاهد القرآني، واتخذ صورًا متعددة، منها ما يأتي:

- أنه اقتصر في أغلب الشواهد على ذكر موطن الشاهد فقط دون ذكر الآية كاملة.

– قد يكتفي بإيراد آية واحدة في تعزيز القاعدة والاستدلال لها دون مشاركة غيرها من الشواهد، كما في مسألة (العطف على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر)، وقد يستشهد بأكثر من آية في القضية الواحدة؛ تدعيمًا للحكم النحوي، كما في مسألة (دخول (الفاء) في خبر المبتدأ المُصَدَّر بـ(أل) الموصولة)، ومسألة (اقتران المضارع الصالح للشرطية بفاء الشرط).

– قد يذكر سيبويه الشاهد القرآني أولاً ثم يُتْبِعُه بشواهد أخرى من الشعر أو النثر، كما في مسألة (إعمال اسم الفاعل إذا حُذِفت منه النون والتنوين تخفيفًا)، وقد يكون العكس فيُقَدِّم عليه غيره من الشواهد النثرية، كما في مسألة (إضافة المثنى إلى ما تضمنه لفظًا ومعنى)، ومسألة (وجوب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت محكية بالقول).

– قد يورد الشاهد القرآني استئناسًا وتنظيرًا لحكم نحوي يشبهه في الحكم، وكان ذلك في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ في مسألة حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وردِّه عند زوال موجب حذفه، أما باقي الشواهد فكانت تثبيتًا وتدعيمًا للأحكام والقضايا النحوية المنوطة بها.

٩– أوضح البحث أن سيبويه قد استقصى جميع الأحكام النحوية التي يُثبِتُها ويُدعِّمُها الشاهد القرآني؛ لذا تكرَّرَ عنده شاهدان في بابين مختلفين من أبواب الكتاب؛ للاستدلال بهما في قضيتين مختلفتين من القضايا النحوية التي ساقها، وقد ورَدَ ذلك في آيتين من سورة المائدة:

أوَّلاهما قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾؛ حيث استشهد بها في (باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مُجرَى الفعل المضارع) على أن الوصف المجموع باقٍ على معناه في الدلالة على الحال أو الاستقبال دون تغيير،

مع أن نونه قد حُذِفت؛ لأجل التخفيف، ثم عاقبت الإضافة حذف (النون)، واستشهد بها أيضًا في (باب ما إذا طُرِحَت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفًا) على حذف (الياء) في جمع المذكر السالم في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ في حال الوصل؛ لسكونها وسكون (اللام) بعدها، ورَدِّها وثبوتها في حال الوقف عليها؛ لزوال موجب حذفها.

وثانيتهما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾؛ حيث استشهد بها في (باب الأمر والنهى) على دخول (الفاء) في خبر المبتدأ المُصَدَّر بـ(أل) الموصولة، واستشهد بها مرة أخرى في باب (ما لُفِظَ به مِمَّا هو مُثنًّى) على إضافة المثنى إلى ما تضمَّنه لفظًا ومعنًى.

وأخيرًا أوصي من خلال هذه الدراسة المباركة في رحاب كتاب الله بضرورة التعمق في دراسة القرآن الكريم، وتَدبُّر نصوصه ومعانيه؛ للوقوف على وجوه إعجازه وأسراره، فإنه أولى بالجهد والبحث؛ لما له من أثر عظيم في فَهْمِ نصوصه فَهْمًا صحيحًا، وفي إثراء حقل الدراسات النحوية واللغوية.

كما أوصي بتسليط الضوء على باقي الشواهد النحوية –على اختلاف أنواعها– في كتاب سيبويه، ودراستها دراسة نحوية دلالية تُسهِمُ في توجيهها، وتُبرِزُ قيمتها اللغوية والدلالية، وتظهر مدى ارتباطها دلاليًّا بالقواعد النحوية والصرفية التي تثبتها وتدعمها.

وختامًا أسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد والقبول، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصَلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

ثـبـت المـصـادر والمـراجـع

- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ طه محمد الزيني، محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط١، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي: تحقيق د/ رجب عثمان، راجعه أ.د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة- ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين ابن قيم الجوزية: تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- أصول النحو العربي للدكتور/ محمد خان، مطبعة جامعة محمد خضير - بسكرة، ٢٠١٢م.

- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري: تحقيق د/ علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض بالسعودية، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: تحقيق/ د. زهير عازي زاهد، عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

– إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.

– الأمالي الشجرية لابن الشجري: تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.

– إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القطفي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

– الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير الإسكندري: مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٥هـ– ١٩٦٦م.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري: تحقيق د/ جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

– باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن للغزنوي: تحقيق/ سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، عام: ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

– بدائع الفوائد لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة: تحقيق/ علي بن محمد العمران، إشراف/ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد بالسعودية.

– البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: المجلد الأول تحقيق/ د. فتحي أحمد علي الدين، والمجلد الثاني تحقيق/ د. صالح حسين العايد، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٤٢١هـ– جامعة أم القرى.

– البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزَّركشي: تحقيق/ د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الشيخ جمال حمدي الذهبي، الشيخ إبراهيم عبد الله الكردي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

– البرود الضافية والعقود في شرح الكافية لجمال الدين الصنعاني: رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق- جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر بالقاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

– بلاغة الكلمة في التعبير القرآني للدكتور فاضل السامرائي: شركة العاتك لصناعة الكتب بالقاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

– البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي: تحقيق/ محمد المصري، دار سعد الدين بدمشق، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

– البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري: تحقيق/ د. طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

– تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: تحقيق/ عبد العليم الطحاوي، راجعه/ مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

– التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

– التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ مسعد كُريِّم الفقي، دار اليقين بالقاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق – كنوز إشبيليا بالسعودية.

– تعجيل الندى بشرح قطر الندى: تأليف/ عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي بالسعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.

– التعريفات للشريف الجرجاني: تحقيق/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة – القاهرة.

– التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

– تفسير ابن عادل الدمشقي، المسمى اللباب في علوم الكتاب: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د. محمد سعد رمضان، د. محمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨.

– تفسير ابن كثير القرشي: تحقيق/ سامي بن محمد السلامة، دار طيبة بالرياض، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م، ط٢، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

– تفسير أبي حيان الأندلسي، المسمى البحر المحيط: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

– تفسير أبي السعود العمادي، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

– تفسير الألوسي، المسمى روح المعاني: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

– تفسير البيضاوي، المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١.

– تفسير الزمخشري، المسمى الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان بالرياض، ط١، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

– تفسير السمرقندي، المسمى بحر العلوم: تحقيق/ الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د/ زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

– تفسير السمين الحلبي، المسمى الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.

– تفسير الشوكاني، المسمى فتح القدير: تحقيق/ د. عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء.

– تفسير الطاهر ابن عاشور، المسمى التحرير والتنوير: الدار التونسية، ١٩٨٤م.

– تفسير الطبري، المسمى جامع البيان في تأويل القرآن: تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

– تفسير الفخر الرازي، المسمى مفاتيح الغيب: دار الفكر، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

– تفسير القرطبي، المسمى الجامع لأحكام: تحقيق/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيقة/ محمد رضوان عرقسوسي، ماهر حبوش، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

– تفسير القشيري، المسمى لطائف الإشارات: وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

– تفسير النسفي، المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: تحقيق/ سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز.

– تفسير الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي الحسن الواحدي: تحقيق/ صفوان عدنان داوودي، دار القلم دمشق، الدار الشامية بيروت، ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

– التفسير الوسيط: للدكتور/ محمد سيد طنطاوي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط٢،١٤٠٧هـ–١٩٨٦م.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: تحقيق/ أ. د علي محمد فاخر وآخرون، أ. د جابر محمد البراجة، أ.د إبراهيم جمعة العجمي، أ. د

جابر السيد المبارك، أ. د علي السنوسي محمد، أ. د محمد راغب نزال، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري: تحقيق/ أ. محمد عبد المنعم خفاجي، أ. محمود فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب بالقاهرة.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تحقيق أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل بالأردن، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإمام علاء الدين الإربلي: بدون تحقيق، بدون طبعة.

- حاشية الآجرومية لعبد الرحمن بن قاسم: بدون تحقيق، بدون طبعة.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: بدون تحقيق، بدون طبعة.

- حجة القراءات لابن زنجلة: تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

– الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

– الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية بالقاهرة.

– الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي: وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

– ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه/ د. فايز محمد، دار الكتب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

– ديوان النابغة الذبياني: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، ط٢.

– الرد على النحاة لابن مضاء: تحقيق/ د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

– سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي الحلبي: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

– الشاهد اللغوي: تأليف د/ يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢م.

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: تأليف د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزُبان السيرافي: تحقيق د/ محمد الريح هاشم، دار الجبل بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري: بدون تحقيق، بدون طبعة.

- شرح أشعار الهُذَليين لأبي سعيد السكري: تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج، راجعه/ محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة بالقاهرة.

- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي: تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- شرح الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين: تحقيق/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د/ صاحب أبو جناح، بدون طبعة.

– شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

– شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النحوية: تأليف/ محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان– ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٧م.

– شرح قطر الندى لابن هشام: تحقيق/ الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط١١، ١٣٨٣– ١٩٦٣م.

– شرح قواعد الإعراب للقُوجَوي شيخ زادة: تحقيق/ إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

– شرح الكافية للرضي الأستراباذي: تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي: تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

– شرح كتاب سيبويه لابن خروف، المسمى (تنقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب): تحقيق/ خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية – جامعة الفاتح، ط١، ١٤٢٥هـ– ١٩٩٥م.

– شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه للرماني: المجلد الأول (من أول الكتاب إلى باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق/ محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بالسعودية، إشراف/ أ.د أحمد مكي الأنصاري، عام: ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ، المجلد الثاني: (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض بالسعودية، إشراف/ د. تركي بن سهو العتيبي، عام: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- شرح مغني اللبيب للدماميني: صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

- شرح المفصل للزمخشري، تأليف/ أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- الصاحبي في فقه اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس: علق عليه ووضع حواشيه/ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- صحيح الإمام البخاري: تشرف بخدمته والعناية به/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.

- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط٢.

- علل النحو لابن الوراق: تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

– غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن القمي النيسابوري: ضبطه وخرَّج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٦م.

– فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي: شرح الشيخ/ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي بمكة، ط١، ١٩٣١هـ– ٢٠١٠م.

– في أصول النحو للدكتور/ سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

– في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور/ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

– الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط لا بن الحاجب: تحقيق/ د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب بالقاهرة.

– الكامل لأبي العباس المبرد: تحقيق/ د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

– الكتاب لسيبويه: تحقيق/ د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

– كتاب الأفعال لابن القطاع: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٦٠هـ.

– كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق/ د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بدون طبعة.

– الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان بالسعودية، ط١، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

– كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب: تحقيق/ د. عاطف مدكور، دار المعارف، بدون طبعة.

– كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للعلامة محمد علي التهانوي: تحقيق/ د. علي دحروج، راجعه د. رفيق العجم، مكتبة لبنان – بيروت، ط١– ١٩٩٦م.

– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي: تحقيق د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

– الكُنَّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، الشهير بصاحب حماة: تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

– اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر –دمشق، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

– اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق د/ سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.

– المحرر الوجيز في التفسير لابن عطية الأندلسي: تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.

– المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: تحقيق/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تحقيق.

– مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة.

– المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي: قرأه وعلق عليه د/ يحيى مراد، دار الكتب العلمية– بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

– المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل: تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل: حققه وخرَّج أحاديثه/ شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، إبراهيم الزيبق، محمد أنس الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠١م.

– مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق أ.د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٤م.

– معاني القرآن للأخفش: تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.

- معاني القرآن للفراء: بدون تحقيق، دار عالم الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- معاني القرآن للكسائي: قدَّم له/ د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء بالقاهرة، ١٩٩٨م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- معاني النحو للدكتور/ فاضل صالح السامرائي، دار الفكر- عمَّان الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: تأليف د/ محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة- بيروت، دار الفرقان- الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إعداد/ د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل: تأليف د/ عبد العزيز عبده أبو عبد الله، منشورات الكتاب والتوزيع، طرابلس - ليبيا، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٨٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة د/ فخر صالح قَدارَة، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي: تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة– ط١، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني: تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٣١هـ– ٢٠١٠م.

– مقاييس اللغة لابن فارس: تحقيق/ د. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

– المقتضب لأبي العباس المبرد: تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م، ط٣، ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م، القاهرة.

– المقدمة الجزولية في النحو للجزولي: تحقيق/ د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه/ د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، بدون طبعة.

– من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (الفاء، وثم): تأليف/ د. محمد أمين الخضري، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط١، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

– الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي: شرحه وخرَّج أحاديثه الشيخ/ عبد الله دراز، وضع تراجمه/ أ. محمد عبد الله دراز، خرَّج آياته وفهرس موضوعاته/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

- موصل الطلاب للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ أبي بلال الحضرمي، وخالد بن عبود باعامر، تقديم/ الشيخ يحيى بن علي الحجوري، دار الآثار بصنعاء، ط٤، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٨م.

- النحو الوافي: تأليف/ أ.د عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٣.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري: تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بالأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي: دار المعارف- القاهرة، ط٢.

- نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور للإمام برهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، بدون طبعة.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري: تحقيق أ/ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة بالمغرب، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي: تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. أحمد محمد صيرة، د. أحمد عبد

الغني الجمل، د. عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- وفيات الأعيان لابن خلكان: تحقيق/ د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.